جهود الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التعليمي وتيسيره

أ.م.د. رافع عبدالله العبيدي*

تاريخ التقديم: 2001/1/20 تاريخ القبول: 2001/2/25

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء، وإمام البلغاء، وقدوة الفصحاء، وخير الأنام، وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا شك أن علماء اللغة العربية كانوا حريصين على حماية هذه اللغة وصيانة اللسان من اللحن، وحفظ القرآن من الخطأ والزلل، فاندفعوا إلى جمع اللغة واستقرائها ودراستها، مستخلصين قواعد لضبط اللسان وحماية لغة القرآن.

وسرعان ما أخذ التعقيد يدبُّ إلى الدرس النحوي ومنهجه، فتعالت أصوات الدارسين تشكوا صعوبته، وتضيق به ذرعاً، ولم يقتصر هذا التبرم على الدارسين فحسب، بل انسحب إلى المدرسين، قديماً وحديثاً، فلا غرابة من أن تؤلف الكتب المبسطة والموجزة في النحو، منذ القرن الثاني للهجرة، لغرض تعليم الناشئة والشداة في العلم.

وظهرت محاولات تدعو إلى تجديد النحو وتيسيره، وما زالت المحاولات تترى إلى يومنا هذا. ومن بين هذه المحاولات محاولة الدكتور شوقي ضيف التي تستحق الثناء والتقدير فاخترت هذه المحاولة موضوعاً لهذا البحث لأبيّن إسهام هذا الباحث المرموق في هذا الميدان، وأضعه بين أصحاب الدراسات النحوية الحديثة.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذه المحاولة الحديثة، وبيان أهم النقاط التي تخدم النحو التعليمي، وتفيد الناشئة في هذا المجال.

---

* قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

جاءت الدراسة مقسومة إلى تمهيد وأربعة مباحث، تناولت في التمهيد نبذة من محاولات القدامى والمحدثين في تيسير النحو.

وفي المبحث الأول، وهو محور الدراسة تناول أسس تجديد النحو وتيسيره عند شوقي ضيف، وهي فيما يبدو ثلاثة أسس رئيسة. تحتها أسس فرعية، والأسس هي: إصلاح في منهج النحو، وإعادة تصنيف أبواب النحو وتنسيقها، ووضع ضوابط وتعريفات لعدد من الموضوعات النحوية.

وتطرق المبحث الثالث عن مصادره في التيسير، وكان على رأسها محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة)، ويليها في الأهمية النحو الكوفي، وبعدها النحو البصري، ومحاولات حديثة.

وعني المبحث الرابع من هذه الدراسة، بنقد وتقويم المحاولة، فقد بيّنا مزايا ومحاسن هذه المحاولة، والجديد فيها، كما عرضنا للمحاولة بين النظرية والتطبيق.

وفي الختام تحدث هذا المبحث عن مجموعة مآخذ على هذه المحاولة، إذ لا يخلو أي عمل مهما بلغ من النضج من قصور وهنات. وآمل أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة المتواضعة.

فإن كان فيها من حسنات فمن فضل الله عليَّ، وإن كان فيها من قصور فمن تسويل نفسي، والله من وراء القصد.

التمهيد

نبذة من محاولات القدامى والمحدثين في تيسير النحو التعليمي:

عندما اختلط العرب بالأمم الأخرى واتسعت دولتهم، واحتكت لغتهم بلغات هذه الأمم، تفشى اللحن في لغتهم واستشرى الخطأ على ألسنة الناشئة منهم، حتى سرى هذا اللحن إلى القرآن الكريم، لذا اندفع نخبة من العلماء الغيارى على هذه اللغة إلى السعي في جمع اللغة واستقرائها، فوضعوا قواعد تصون اللسان وتحفظه من اللحن في القرآن.

وكان لهؤلاء الرجال الفضل الكبير في هذا المضمار، فقد تحملوا أعباءً، وتجشموا صعاباً، يجوبون الصحراء، ويقطعون الفيافي من أجل جمع اللغة من العرب الخلص، فقد عزَّ عليهم أن تطغى العجمة على لغتهم التي هي سر نهضتهم ومصدر عزتهم، فتوصلوا إلى استنباط بعض القواعد التي سميت بالنحو، على أن هذا النحو سرعان ما أخذ يدبُّ إليه الغموض والتعقيد، فغدت مؤلفاته محشوة بالمصطلحات الفلسفية وأساليب المناطقة والمتكلمين، فخضعت قواعده للأقيسة وأغرب علماؤه في التعليل والتأويل، وأشاعوا أساليب الجدل والنقاش والمناظرة، فابتعد النحو عن الهدف الأساس، وصار غاية في نفسه لا وسيلة إلى محاكاة الفصحاء في تأليف الكلام وصون اللسان. فلا غرابة بعد هذه التعقيد الذي اكتنف كتب النحو أن تشكو الناشئة قديماً من النحو وتتبرّم به، فالجاحظ (ت255هـ) قديماً قد ((طالب معلمي العربية ... بتبسيط النحو للناشئة والاكتفاء بتعليمها قواعده الأساسية التي تكفل له السلامة من اللحن، في كتاب إن كتبته وشيء إن وصفته، وشعر إن أنشدته))[1].

ولم تقتصر هذه الشكوى على الناشئة فحسب، بل نجدها عند بعض النحويين أنفسهم، فأبو علي الفسوي (ت 377هـ) وهو النحوي المعروف يشكو من النحو عند الرماني (ت384هـ) وهو نحوي معروف أيضاً، فيقول في شكواه: ((إن

---

(1) رسائل الجاحظ/ 3/ 38، وينظر: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً/ الدكتور شوقي ضيف. دار المعارف، مصر، 1986، ص 3.

كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء))[1].

فأمر صعوبة النحو شغل الدارسين والعلماء منذ القديم، وكان أمر تسهيله وتقديمه إلى طلبة العلم ميسراً يلح في أذهان علمائه منذ القرن الرابع للهجرة وما بعده، فراح العلماء يضعون المختصرات في النحو لتقدم لطلبة العلم من الناشئة والشداة المبتدئين. وكان من بين هذه المختصرات كتاب ((الموفقي)) لابن كيسان (ت299هـ)، وكتاب ((التفاحة)) لأبي جعفر النحاس (ت 338هـ)، و ((اللمع)) لأبن جني (ت392هـ)، و ((الأنموذج)) للزمخشري (ت538هـ).

فكانت هذه المختصرات تتمشى جنباً إلى جنب مع المطولات الأخرى، فابن هشام (ت761هـ) الذي قدّم للمتخصصين موسوعته النحوية ((مغني اللبيب)) قدّم للناشئة أيضاً كتباً سهلةً مثل ((قطر الندى)) و ((شذور الذهب)).

وقد بلغت ((المقدمة الآجرومية)) لابن آجروم (ت 723هـ) من الشهرة ما لم يبلغها كتاب غيرها، فلقد اتسمت بالإيجاز، وعرض الأبواب الأساسية للنحو، مستغنية عن الاستطراد والتأويل، وما إلى ذلك. ولا نريد أن نطيل في عرض المختصرات النحوية فهي كثيرة.

وإذا كانت هذه المختصرات لا تتعرض لمنهج النحو، بل اكتفت بالإيجاز والاختصار، نجد أن علماء آخرين قد ثاروا على المنهج النحوي عند القدامى، وكان من بين هؤلاء الثائرين ((ابن مضاء القرطبي ت 592هـ)). إذ تجسدت ثورته في كتابه ((الرد على النحاة)) [2]. لقد دعا فيه إلى تحطيم نظرية العامل، والانصراف عن التقديرات والتأويلات في النحو وإلغاء التمارين غير العملية.

ولا يحسبنَّ أحد أن ابن مضاء أول من حمل لواء الثورة على منهج النحاة، فقد سبق بدعوات لعلماء آخرين، وإن لم تتخذ هذه الدعوات طابعاً منهجياً متكاملاً كما هي عليه عند ابن مضاء، ومن بين هؤلاء السابقين (ابن ولاء المصري

---

(1) نزهة الألباء في طبقات الأرباء/أبو البركات الأنباري. مكتبة الأندلس، بغداد، ط 2، 1970، ص 234.

(2) تحقيق الدكتور شوقي ضيف عام 1947م.

ت332هـ) فقد هاجم التأويل والتقدير في النحو، كما رفض تقديم القياس النظري على المادة اللغوية المسموعة، فهو يرى وجوب ((الوقوف عند المادة اللغوية، ولا يجوز تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظري))[1].

ومن بين أولئك الذين نجد تغييراً في المنهج النحوي عندهم، هو أبو جعفر النحاس، حيث طرح في كتابه ((التفاحة)) المشار إليه آنفاً ((الأبواب غير العملية أو النادرة الاستعمال، مثل باب الاشتغال وباب التنازع ... كما طرح العلل والمناقشات العقلية والفلسفية التي لا يحتاج إليها متعلم النحو، ... كما تجنب التأويل والتقدير))[2].

وإذا تأملنا الأمر في العصر الحديث، وجدنا ظهور كثير من المحاولات تدعوى إلى تيسير النحو وتجديده، ومن بين أهم هذه المحاولات، محاولة الأستاذ ((إبراهيم مصطفى)) في كتابه ((إحياء النحو)) عام 1937، وهو يلتقي فيه بثورة ابن مضاء على نظرية العامل والدعوة بقوة إلى إلغائها، والنحو عنده ليس دراسة أواخر الكلمات كما فهمه كثير من النحاة، بل هو ((قانون تأليف الكلام، وبيان كل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها))[3].

فكان إبراهيم مصطفى بحق ((قفزة في المنظور الصادق في دعوته إلى التجديد وطموحه إلى التيسير))[4].

وتعاقبت المحاولات في العصر الحديث في إصلاح النحو وتيسيره، وكان من بين البارزين في هذا الميدان، الدكتور مهدي المخزومي، إذ تجسدت محاولته في كتابه ((في النحو العربي نقد وتوجيه)) فقد دعا فيه إلى تخليص ((الدرس

---

(1) دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء/ الدكتور: أحمد مختار عمر، مجلة الأزهر لسنة 1067/ جـ1/ ص 516. وينظر: دعوة ابن ولاء أيضاً في إصلاح النحو/ عبد الوارث مبروك 47.

(2) مجلة الأزهر جـ1/ 517.

(3) إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة/ القاهرة، 1959، ص1.

(4) نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري/ الدكتور: محمد حسين صغير، المجمع العلمي العراقي، 1990، ص 23.

النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه)) [1]، فهو يرى أن النحاة قد جعلوا هذا المنهج منطلقاً لأعمالهم، وجاء كتابه الثاني ((في النحو العربي قواعد وتطبيق)) ليكون ميدانه التطبيقي فيما دعا إليه في كتابه الأول.

ولابد من الإشارة هنا إلى الجهود المتميزة للدكتور أحمد عبدالستار الجواري في هذا المجال، فقد أسهم في تيسير النحو إسهاماً جاداً، ولاسيما في كتابه ((نحو التيسير)) وكذلك في كتبه الأخرى ((نحو القرآن)) و ((نحو المعاني)) و ((نحو الفعل)) فهو يرى أن النحو ((قد استقل عند المتأخرين – كما كان منذ نشأته الأولى – بمعنى ضيِّق محدود، هو تغيير أواخر الكلم بحسب مواقعها من التركيب، وهو الذي يعرف بالإعراب، وغلب عليه هذا المعنى غلبة بلغت به مبلغ الجمود المنقطع ... فلم يعد يعنى في مفهومه في التعبير عن الأفكار والمشاعر، ولا دخل له في الأساليب التي تختلف باختلاف المعاني والأفكار))[2].

ولا نريد أن نبسط القول هنا في هذه المحاولات [3]، بل نكتفي بهذا القدر لتتضح الصورة لدى القارئ.

ولا بد من وقفة موجزة هنا لتسليط الضوء على محاولة الدكتور شوقي ضيف، قبل الولوج في بسط القول فيها، فقد أسدى إلى ميدان النحو التعليمي يداً بيضاء. وقد جاءت محاولته في التيسير وفق مراحل متعددة، كانت أولى هذه المراحل نشره لكتاب ((الرد على النحاة)) لابن مضاء القرطبي، إذ قدَّم لهذا الكتاب بمدخل، عرض فيه عدة اقتراحات تدعو إلى تيسير النحو التعليمي مستلهماً بذلك آراء ابن مضاء في الكتاب، وفي عام 1971 قد اقتراحات إضافية إلى مجمع للغة العربية[4].

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه. دار الرائد العربي، لبنان، ط2، 1986، ص 19.

(2) نحو التيسير/ الدكتور الجواري، ص 22.

(3) للاستزادة في هذا الموضوع، ينظر مثلاً: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده/ شوقي ضيف، ص 13–48.

(4) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً 5–6.

وفي عام 1984 وضع كتاباً بعنوان ((تجديد النحو)) ليكون تطبيقاً عملياً لمحاولته واقتراحاته في التيسير، فيقول فيه: ((رأيت من واجبي أن أضع كتاباً تطبيقياً أصور فيه كيف يصاغ النحو صياغة مبسطة تذلل قواعده للناشئة، وترفع عنها كل ما يبهظها من صعوباته وتعقيداته العسرة))[1]، وفي سبب تسميته ((تجديد النحو)) إنه يرى أن ((التيسير غايته))[2]، فالتجديد في المنهج أولاً وبدوره يفضي إلى التيسير أما كتابه الأخير في هذا الميدان فهو ((تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده)) الذي صدر سنة 1986، عرض في هذا الكتاب بجهود القدامى والمحدثين في تيسير النحو، ولم يأت في هذا الكتاب باقتراحات جديدة، بل ألّفه ليدعم كتابه السابق ويعضد جهوده ومنهجه في التيسير، فيقول فيه: ((ورأيت دعماً له – أي تجديد النحو – وأداء لحقه أن أؤلف هذا الكتاب الجديد لأزوده بحشد من الدراسات والأدلة المستقصية المستأنية حتى يستبين نهجي غاية الاستبانة، فيما رسمته للنحو التعليمي من تجديد وتيسير))[3].

وسنستخلص فيما يستقبلنا من حديث أهم الأسس التي بنى عليها منهجه في تجديد النحو وتيسيره.

(1) نفسه ص6.

(2) نفسه ص72.

(3) تيسير النحو التعليمي وتجديده ص6.

المبحث الأول

أسس تجديد النحو التعليمي وتيسيره

إن أهم ما دعا إليه الدكتور شوقي ضيف، هو أعادة تنسيق أبواب النحو التعليمي وتشذيبها، على أن يسبق هذا التبويب إصلاح في منهج النحو يعمل على تنقيته مما علق فيه من شوائب فلسفية.

ويضاف إلى ذلك وضعه لضوابط وتعريفات لعدد من الموضوعات النحوية، يراها أكثر دقة ووضوحاً من الضوابط السابقة للنحاة القدامى، فنستطيع القول بأن محاولته في تيسير النحو تقوم على ثلاثة أسس رئيسة هي كما يلي:

أولاً: إصلاح في منهج النحو

لعلَّ مما عقّد النحو ووعَّر مسالكه على المتعلم ما اكتنفه من مفاهيم فلسفية أفضت به إلى كثرة التفريعات والتأويلات، وقد سبق أن أشرنا [1] إلى تذمر أبي علي الفسوي من غلو الرماني في فلسفته للنحو منطقته.

والدكتور شوقي ضيف يدعو إلى تخليص النحو من هذه الشوائب التي أفسدته والتي بدورها تجهد العقل ولا تغني اللسان ولا القلم، ويقوم منهجه في الإصلاح على الأمور الآتية:

(أ) الانصراف عن نظرية العامل:

فكرة العامل في النحو العربي هو المحور الرئيس الذي قام عليه هذا النحو، فالإعراب عندهم ((هو تفسير في آخر الكلمة أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها))[2] فعلامات الإعراب من رفع ونصب وجر أثر يجلبه العامل، إن لم

---

(1) ينظر: التمهيد في هذا البحث.

(2) ارتشاف الضرب/ أبو حيان الأندلسي. تحـ مصطفى النحاس، مكتبة الخانجي – القاهرة 1984، 413/1.

يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدر، ويرى النحاة أن ((الأصل في العامل أن يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم))(1).

وكثر الجدل والنقاش بين النحاة حول العامل (2)، من حيث قوته وضعفه وحول أصالة طائفة من الكلمات في العمل وفرعية الكلمات الأخرى، مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل يكون تحته.

وقد تأثر شوقي ضيف بآراء ابن مضاء القرطبي، إذ دعا إلى الانصراف عن نظرية العامل، فإذا كانت صرخة ابن مضاء في تحطيم نظرية العامل قد ذهبت صرخة في وادٍ فشوقي ضيف يرى ((أنه لحريٌ بنا أن نستجيب إلى هذا النداء))(3).

فالنحو العربي في نظره أنه ((يستغلق على الناس تارة بنظرية العامل وما تجره من كثرة التأويل والتقدير والحذف والإضمار، وتارة مما يفترض النحاة من علل وأقيسة))(4).

ويرى أن ما ((تصوره النحاة من عواملهم النحوية تصور باطل)) (5). ويذهب إلى ما ذهب إليه ابن مضاء من أن ((الذي يصنع الظواهر النحوية في الكلمات من رفع ونصب وجر إنما هو المتكلم نفسه، لا ما يزعمه النحاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف))(6).

وفي صدد حديثه عن محاولة ابن مضاء يرى ((أن نلغي نظرية العامل ما دامت تحول بيننا وبين الفهم الحقيقي لحركات الإعراب

---

(3) نفسه 413/1.

(1) ينظر في هذا الصدد: الأشباه والنظائر/ السيوطي. تحـ طه عبدالرؤوف سعد، مصر 1975، 23/1.

(2) مدخل ((الرد على النحاة))/ شوقي ضيف ص49.

(3) نفسه ص46.

(4) نفسه ص (أ).

(5) نفسه ص (أ).

ودلالاتها، وأيضاً فإنها تؤدي بنا إلى التحريف في الصيغ والعبارات، وأن نعمد إلى تأويل لا تجيزه دلالات الكلم))[1].

وطغيان نظرية العامل على الموضوعات النحوية فتح ((الأبواب على مصاريعها لكثرة التأويل والتقدير في الصيغ، إذ كثيراً ما تحذف العوامل كما تحذف المعمولات))[2]. وعلى الرغم من حماسه في إلغاء نظرية العامل من النحو والذي بدا واضحاً في تقديمه لكتاب ((الرد على النحاة)) نجد هذا الحماس يفتر في كتبه اللاحقة ولاسيما كتابه ((تجديد النحو)) إذ لم يشر إلى هذه المسألة في مقدمة الكتاب، والتي عرض فيها لمقترحاته في التيسير، فضلاً عن أنه وقع تحت تأثير هذه النظرية في أثناء تطبيقاته العملية في هذا الكتاب.

وهذا ما سنناقشه – إن شاء الله – في آخر هذا البحث عند تقويم المحاولة ونقدها.

(ب) إلغاء العلل الثواني والثوالث:

اعتمد البناء النحوي منذ نشأته على تعليل الأحكام النحوية، وهذا ما نلمسه بوضوح في كتاب سيبويه حيث ((تسيل علل الخليل وتعليلاته ... ولا نغلو إذا قلنا أنها كانت أهم مادة شاد بها بناء النحو الوطيد))[3].

وكانت عند الخليل – كما يراها شوقي ضيف – ذات فائدة تعود على النحو، و((مما يصور قوتها عنده – أي الخليل – ودقتها جوابه مع تلميذه في رفع المنادى إذا كان مفرداً ونصبه إذا كان مضافاً أو نكرة مقصودة ...))[4].

على أن النحاة أخذوا يغالون في مبدأ التعليل فراحوا يغوصون على كوامن العلل، فكثر الجدل بينهم، واحتدم النقاش، وقد أفرد البعض منهم كتاباً في هذا

---

(6) نفسه ص38.

(1) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ص10.

(2) المدارس النحوية/ الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر 1968، ص5.

(3) نفسه ص15.

المجال مثل ((الإيضاح في علل النحو)) للزجاجي (ت377هـ)، والعلل عنده ثلاثة أقسام، التعليمية، والقياسية، والجدلية[1].

إن الإيغال في التعليل عند النحاة وكثرة عللهم، وتفرعها – في نظر شوقي ضيف أخذت ((تخرج عن الغاية في النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية، وليس وراءها أي طائل نحوي))[2].

وقد تأثر شوقي ضيف بابن مضاء في هذا الجانب، فقد دعا الأخير إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، والاكتفاء بالعلل الأول ((والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني، إن العلل الأول بمعرفتها يحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب))[3].

وكذا الحال عند شوقي ضيف، فهو يقر بالعلل الأولى، ويراها العلل ((التي يحتاجها متعلم النحو حتى يقف على الحكم الإعرابي للفاعل، أما العلة الثانية والثالثة، ففرضيتان تقومان على مطلق الظن والتخمين، ولا ضرورة لهما في تعلم النحو))[4].

ومثل العلة الأولى كمثل ما يسأل عن زيد في قولنا ((قام زيدٌ)) لِمَ رُفِع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول السائل، ولِمَ رُفِع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب[5].

نستخلص مما تقدم أن محاولة شوقي ضيف، تقوم على إلغاء العلل الثواني والثوالث، فقد أرهقت النحو فناء بحملها، ويدعو إلى تنقية النحو التعليمي من شوائبها، ويكتفي بالعلل الأول التي تفيد المتعلم، إذ إن من طبيعة العقل

---

(4) الإيضاح في علل النحو/ الزجاجي. تحـ: د. مازن المبارك. دار النفائس، بيروت، ط4، 1982، ص 64–65.

(1) نفسه/ مقدمة شوقي ضيف ص (د).

(2) الرد على النحاة/ ابن مضاء ص152.

(3) تيسير النحو التعليمي ص23.

(4) الرد على النحاة ص151.

البشري إذا وعى ما يدرس ينصرف إلى تعليل الظواهر التي يجدها أمامه، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها.

(ج) منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات:

من الأمور التي جرّها العامل على النحو العربي كثرة التأويلات والتقديرات لدى النحاة، فلكل معمول عامل إن لم يكن ملفوظاً، فهو مقدر عندهم، والمعمولات أيضاً إن لم توجد في الجملة فلا بد من تقديرها.

ومما دعا إليه ابن مضاء الامتناع عن التأويل والتقدير وتبعه في ذلك شوقي ضيف، فهو يرى أنه ((لا يصح لنا أن نعدّل في صورة الأساليب العربية حسب أهواء النحاة وما تفرضه عليهم نظرية العامل من التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات))[1].

وكذلك يرى أنه إذا امتنعنا عن كثرة التقديرات وأخذنا بهذه الفكرة وطبقناها على النحو وجدنا ((أنها تريحنا من ثلاثة أشياء وهي إضمار المعمولات وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات، مبنية أو مقصورة أو منقوصة))[2].

وقد أفاد شوقي ضيف من فكرة منع التأويلات والتقدير في عدة أمور دعا إليها واعتمدها في مجال التطبيق، يمكن أن نجعلها فيما يأتي:

(1) إلغاء الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل:

فهو يرى أن لا ضرورة لقدير الحركات الإعرابية في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم، وبالمثل لا ضرورة لتقدير الحركات في الأسماء المبنية، ففي قولنا ((جاء الفتى)) لا داعي لأن يقال بأن ((الفتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، بل نكتفي بالقول فاعل محله الرفع))، وكذلك في ((هذا زيد)) يقال: هذا مبتدأ محله الرفع ((وبذلك يعم في المفردات

---

(1) مدخل الرد على النحاة ص61.

(2) نفسه ص61.

اصطلاح واحد))[1]. وكذلك لا داعي للتفصيل في إعراب الجمل، بل يكتفي ببيان وظيفتها، فيقال أنها خبر أو نعت وما إلى ذلك، دون ذكر محلها من الإعراب[2].

(3) تجديد النحو. دار المعارف، مصر، 1982، ص24.
(4) نفسه ص24.

(2) إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور:

ففي قولنا ((زيد في الدار)) أو زيدٌ عندنا، يرى النحاة أن الظرف والجار والمجرور ليسا هما الخبر لزيد إذ ((لابد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه، أو ما أوّل فيما يشبهه))[1].

على حين ذهب ((الكسائي والفراء وشيوخ الكوفيين إلى أن المحل ينتصب بخلافه للاسم، ولا يقدَّر له ناصب لا قبله ولا بعده))[2].

وقد هاجم ابن مضاء [3] هذا التقدير عند النحاة، وتبعه في ذلك شوقي ضيف فهو يرى أنه ((لا داعي لأن نقدر: مستقر أو استقر، فالجار والمجرور أو الظرف هما أنفسهما الخبر، وكذلك إذا وقعا نعتاً أو حالاً))[4].

(3) لا تقدير لعمل أن المصدرية في المضارع:

يرى البصريون أن المضارع ينصب (بأن) مضمرة أو مقدرة، بعد لام التعليل وبعد لام الجحود، وبعد (كي)، وبعد (حتى)، وبعد (أو) وبعد فاء السببية الواقعة بعد نفي أو طلب، وبعد واو المعية، أما نحاة الكوفة، فلم يذهبوا هذا المذهب، فبعد فاء السببية وواو المعية منصوب على الخلاف [5]، وهم لم يضمروا ((أن)) بعد الحروف الأخرى[6].

ويرى شوقي ضيف أن تقدير ((أن مضمرة جوازاً أو وجوباً فيه تكلف واضح وليست هناك ضرورة للإبقاء على هذا التصور... ويكفي أن يقال أن المضارع ينصب بعد هذه الأدوات ... جميعاً تيسيراً وتبسيطاً))[7].

---

(1) مغني اللبيب/ ابن هشام. تح د. مازن المبارك وآخرون، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1939، ص484.

(2) ارتشاف الضرب 54/2.

(3) الرد على النحاة ص99.

(4) تيسير النحو التعليمي ص57.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف/ ابن الأنباري. مصر ط4 – 1961، 55/2 – 557.

(6) نفسه 575/2–595.

(7) تيسير النحو التعليمي ص82.

(4) إلغاء نيابة علامات الإعراب الفرعية عن العلامات الأصلية:

قرر مجمع اللغة العربية سنة 1945 إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب، فلا الفتحة نائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف، ولا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ولا الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم نائباً عن الضمة، وهكذا تلغى جميع العلامات الفرعية، فهي كل أصل في بابه.

وقد رأى شوقي ضيف أن هذا القرار قرار سديد، واعتمده أساساً من أسس التيسير، وأخذ به في كتابه ((تجديد النحو))[1].

وهذا الرأي فيه نظر، سنتناوله – إن شاء الله – في آخر البحث عند تقويمنا لهذه المحاولة.

(د) الإعراب لصحة النطق:

من الأسس التي اعتمدها في تيسير النحو هو الابتعاد عن الإعراب الذي لا يفيد نطقاً ولا يصوِّب خطأً، فهو يسرى أنه ((ينبغي أن لا نعرب من أجل الإعراب نفسه، فهو ليس غاية لذاتها، وإنما نعرب لأجل تصحيح لساننا ونطقنا))[2].

وتأسيساً على هذا المبدأ فهو يدعو إلى الاستغناء عن إعراب كثير من الأدوات في كتب النحو التعليمي، والاكتفاء ببيان دلالاتها الوظيفية في الجمل.

من هذه الأدوات ((كم)) الاستفهامية التي يعربها النحاة مبتدأ أو مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاًَ وما إلى ذلك بحسب موقعها من التركيب، وكذلك الحال في ((كم)) الخبرية فهو يرى أن ((يحذف إعرابها من كتب النحو، وأن يكتفي ببيان أنها استفهامية أو خبرية والتمييز بعد الأولى يكون منصوباً، وبعد الثانية يكون مجروراً))[3]، ولو استغنينا عن إعرابها ((لما نقصنا شيء في نطقنا))[4].

وكذلك دعا إلى الاستغناء عن إعراب أدوات الشرط، وهي تختلف باختلاف مواقعها من الجمل، فمثلاً ((ما)) الشرطية قد تعرب مفعولاً به أو مبتدأ

---

(1) ص26، وينظر: تيسير النحو التعليمي ص58.

(2) مدخل الرد على النحاة ص75.

(3) تجديد النحو ص29.

(4) مدخل الرد على النحاة ص75.

أو مصدرية زمانية، ومثلها ((من)) الشرطية أو تعرب ((أي)) بحسب ما تضاف إليه.

يعرض شوقي ضيف لكل هذه الإعرابات، ويوضح أن كثرتها لا يجدي نفعاً للسان ولا يصح نطقاً، بل يرى الاكتفاء بمعرفة دلالاتها الوظيفية حسب.

ويقف كذلك عند أدوات الاستثناء[1] ويرى أن النحاة قد أسرفوا في إعرابها ما عدا ((إلا)) وهي: ما خلا، وما عدا، وما حاشا، وغير وسوى.

كما يقف عند ((لاسيما)) ويعرض لاختلاف النحاة في إعرابها، وإن ما بعدها يجوز أن يأتي مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وإذ يبين تكلف النحاة في آرائهم وتمحلهم، يرى أن نكتفي بإعراب ((لاسيما)) أداة استثناء، وكذلك الشأن في ((خلا، وعدا، وحاشا)) أداة استثناء بعدا مستثنى منصوب سواء تقدمتها ((ما)) أو لم تتقدمها.

أما ((غير)) فيأخذ بإعراب أبي علي الفسوي لها من أنها تأتي أما نعتاً أو حالاً[2].

ويرى الدكتور الجواري[3] أن ((غير)) لم ترد في القرآن للاستثناء كما يزعم النحاة، بل وردت إما صفة وإما حالاً أو بحسب موقعها من الكلام، ومثل ذلك يقال عن ((سوى)) ويرى الدكتور شوقي ضيف أيضاً وجوب الاستغناء عن إعراب ((أنْ)) المخففة من الثقيلة، وكذلك ((كأن)) المخففة، فيذهب عدد من النحاة إلى أن اسمها ضمير الشأن محذوف [4]، فقد وردت في آيات قرآنية لا ينتصب المضارب بعدها مثل قوله تعالى: ((أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلا نَفْعاً)) [طه: 89] فالنحاة ((لم يجدوا لها اسماً فقالوا اسمها ضمير شأن محذوف))[5]، وفي تقديره أن ((أنْ)) هذه أداة ربط لا أكثر ولا أقل[1].

---

(1) تجديد النحو ص27–28.

(2) تجديد النحو ص28، وينظر: رأي أبي علي الفسوي في مغني اللبيب ص171.

(3) نحو القرآن ص61، وينظر: مجلة الضاد ص10 بحث الدكتور نعمة رحيم العزاوي.

(4) ينظر في هذه المسألة: ارتشاف الضرب: 151/2، ومغني اللبيب ص29.

(1) تجديد النحو ص27.

فهو بهذا قد استغنى في محاولته للتيسير عن إعراب أسماء الشرط، وأنْ المخففة والثقيلة، وكأنْ المخففة، ولاسيما، وكم الاستفهامية والخبرية، وأدوات الاستثناء، خلا، وعدا، وحاشا))[2]، وهو ما أخذ به في تطبيقاته في كتابه ((تجديد النحو)).

ثانياً: أعادة تنسيق أبواب النحو وتشذيبها:

لعل أهم ما دعا إليه شوقي في التيسير هو تصنيف أبواب النحو وتنسيقها تنسيقاً دقيقاً ((بحيث يصبح النحو آلة محكمة لرصد الظواهر النحوية في لغتنا العربية))[3] فهو يرى أن جل صعوبة النحو تكمن في اضطراب الأبواب في الكتب النحوية، ((فالنحو العربي ليس صعباً من حيث هو، وإنما الصعب فيه هو طريقة تصنيفه، فإن الحالة الواحدة لا نجدها في مكان معين، وإنما نجدها مبعثرة في أمكنة متفرقة))[4].

ومعلوم أن كتاب سيبويه هو أقدم كتاب في التأليف النحوي لا ويعتبر خير مثال لمظهر الاضطراب، فإن مؤلفه لا يسير على خطة واضحة، لذلك نجده يقدم أبواباً من حقها أن تتأخر، ويؤخر أبواباً من حقها أن تتقدم، ويضع فصولاً في غير موضعها))[5].

وقد أقام شوقي ضيف تصنيفه الجديد في ضوء الأسس التي دعا إليها في إصلاح منهج النحو، والتي أشرنا إليها آنفا، فهو يرى مثلاً أن بعثرة أبواب النحو تكمن في اعتماد النحاة على نظرية العامل، ويرى أنه ((ما دمنا قد تخلصنا من هذه النظرية فقد وجدنا أمامنا الفرصة لتسوية أبواب النحو على الصورة التي نريدها))[6].

---

(2) نفسه ص27.

(3) نفسه ص30.

(4) مدخل الرد على النحاة ص60.

(5) نفسه ص60.

(6) في إصلاح النحو/ دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك، دار القلم– الكويت1987، ص23.

(1) مدخل الرد على النحاة ص60.

ويقوم التصنيف الجددي لنحو على قاعدة أحوال الكلمات لا على قاعدة العامل، ليلغي كثير من أبواب النحو وفصوله، وإلغاؤها لا يعني إخراجها من كتب النحو ((ولكن يغير نسجها ويكيف على أصل آخر، هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها))[1].

ولم يعتمد في تصنيفه الجديد على أساس إلغاء العامل فحسب، بل اعتمد أيضاً على فكرة إلغاء التقدير والتأويل في الصيغ والعبارات، وقد تحدثنا عن هذا الأساس في إصلاح منهج النحو آنفاً. وقد دعا ابن مضاء إلى هذه الفكرة وطبقها على أبواب من النحو، وشوقي ضيف يرى أنه ((ينبغي أن نعم ذلك أيضاً في فصول النحو الأخرى، وأبوابه، حتى تريح الناس من عناء ولغو قلماً فهموه، وإذا فهموه لم يحسنوا فهمه))[2].

وتصنيفه للنحو يتخذ أشكالاً متعددة، منها ما يكون على مستوى الأبواب، ومنها ما يكون تنسيقاً على مستوى باب واحد، فضلاً عن حذفه لزوائد كثيرة من أبواب النحو التعليمي، وإضافة مسائل أخرى إليه يراها ضرورية ليتمثل الطالب النحو والصيغ العربية على نحو واضح، وإليك البيان:

(أ) التصنيف على مستوى الأبواب:

ألغى الدكتور شوقي ضيف من النحو ثمانية عشر باباً ورد أمثلتها إلى الأبواب الأخرى وسنناقش في هذه الفقرة إلغاءه لاثنتي عشر باباً.

ففي باب المرفوعات ألغى عمل (كان وأخواتها) وأخذ بإعراب الكوفيين لها، إذ عدوا المنصوب بعدها (حالاً) فقد ضمها إلى الأفعال التامة، وقد ناقش صحة هذا المذهب، كما ناقش صحة مجيء، المنصوب بعدها حالاً، معضداً مناقشته بالأمثلة من القرآن الكريم، وفصيح الكلام، وأنهى مناقشته بالقول أنه ((أولى أن نأخذ في إعراب كان وأخواتها برأي الكوفيين، لأنه يسد ثلماً ثلاثاً، ثلمة

---

(2) نفسه ص50.

(3) نفسه ص50.

الفعل، وإن منه تاماً، وناقصاً وهو كان وأخواتها، وثلمة المرفوع بعد الفعل وأنه ليس فاعلاً، وثلمة الخبر، وأنه قد يكون منصوباً بعد كان))[1].

كما ألغى باب (ما ولا ولات) المشبهات بليس، فليس قد ألحقها النحاة بكان.

أما (ما) فقد بين ورودها في القرآن الكريم، فقد جاءت في قوله تعالى: ((ما هذا بشرا)) [يوسف: 31]، وقوله ((ما هن أمهاتهم)) [المجادلة: 2]. وأعرب البصريون (بشرا، وأمهاتهم) خبرين منصوبين، في حين أعربها الكوفيون [2] منصوبين بنزع الخافض خبرين للمبتدأ قبلها لملاحظتهم أن خبر المبتدأ بعد (ما) النافية يأتي كثيراً مجروراً بحرف الباء الزائدة.

وشوقي ضيف يرى أن الأخذ ((برأي الكوفيين أولى حتى لا تدخل خللاً على قاعدة الخبر يكون دائماً مرفوعاً)) [3]. على أن عمل (ما) هذا هي لغة أهل الحجاز، وقد ورد عن الفراء أنه قال: ((لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، وجاء القرآن كثيراً بالباء))[4].

أما (لا) فقد ألحقها عدد من النحاة بليس في العلم، مستندين في ذلك على شاهد مجهول القائل[5]، لذا يرى شوقي ضيف إنكار ((أئمة النحاة أن يأتي الخبر بعدها منصوباً، وإذن ينبغي حذف صيغتها))[6].

وقد رأى من قبل أبو حيان الأندلسي أن ((عملها في غاية الشذوذ والقلة))[7].

---

(1) تجديد النحو ص11-12.

(2) ينظر هذا الخلاف في: الإنصاف في مسائل الخلاف165/1 مسألة 19.

(3) تجديد النحو ص12.

(4) ارتشاف الضرب 103/2.

(5) ينظر البيت في: شرح ابن عقيل128/1، ومغني اللبيب ص264.

(6) تجديد النحو ص15.

(7) ارتشاف الضرب 110/2.

وكذلك أنكر شوقي ضيف عمل (لات) فهي يليها ظرف منصوب مثل ((لات حين مناص)) فهو يرى أنه لا داعي لأن نقدر اسماً لها، كما ذهب إليه النحاة، إذ تحدث بهذا (أعراباً متكلفاً غاية التكلف)[1].

وقد أنكر الأخفش [2] إعمالها قديماً، ((وبذلك يصبح باب (ما ولا ولات) العاملات عمل ليس واجب الحذف، وليس في أمثلته ما يحتاج إلى رد لأبواب أخرى))[3].

وثالث الأبواب المحذوفة باب ((كاد وأخواتها)) أو ما يسمى بأفعال المقاربة، والبصريون يعربون المرفوع اسما لها، وجملة المضارع خبر، وهو إعراب في رأيه لا يستقيم إذ يرى أنه لو حذفنا (كاد وعسى) مثلاً من جملتيها، فنقول في (كاد زيد أن يقوم، وعسى زيد أن يقوم)) تصبح (زيد أن يقوم) يرى أن هذا (تعبير خاطئ لأنه إخبار عن اسم ذات باسم معنى)[4].

واعتمد في رأيه هذا على رأي سيبويه، فقد عد (كاد وعسى) فعلين متعديين والمرفوع بعدها فاعل وجملة المضارع التالية لها مفعولا به، وقد أورد هذا الرأي ابن هشام[5] وقال: ((هذا مذهب سيبويه والمبرد))، ويرى شوقي ضيف إلغاء إلغاء الأفعال الباقية ((قياساً على رأي سيبويه في صيغة عسى كاد))[6].

والباب الرابع الذي إلغاه هو باب (ظن وأخواتها) فقد أدخل النحاة هذا الباب في باب المرفوعات، مع المبتدأ والخبر، على أساس أن هذه الأفعال جميعاً مثل كان داخلة على جملة أسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر، وقد ناقش شوقي ضيف تداعي هذا الرأي مستدلاً على ذلك برأي ((السهيلي)) [7]، فقد أنكر الأخير كون

(1) تجديد النحو ص15.
(2) همع الهوامع 121/2.
(3) تجديد النحو ص15.
(4) نفسه ص16.
(5) مغني اللبيب ص163، وينظر الهمع 138/2.
(6) تجديد النحو ص17.
(7) همع الهوامع 221/2.

مفعوليهما مبتدأ وخبر. قد أنكر أحد الباحثين[1] المعاصرين أن تكون ظن وأخواتها من النواسخ، ونفى أن يكون بعدها مبتدأ وخبر وناقش المسألة مناقشة موضوعية.

وقد ألغى شوقي ضيف قياساً على ظن وأخواتها باب (أعلم وأخواتها) التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فيقول: ((وحريّ أن تضم أمثلة كباب ظن ورأى إلى باب المفعول به))[2].

وبهذا يكون قد حذف خمسة أبواب من الجملة الأسمية ورد أمثلة بعضه إلى أبواب أخرى كباب المفعول به كما تبين.

وقد ألغى بابي الإغراء والتحذير، ورد أمثلتها إلى باب الذكر والحذف، الذي عقده في آخر كتابه (تجديد النحو)[3].

كما حذف من النحو التعليمي باب (الترخيم) وهو عبارة عن حذف التاء من آخر المنادى المؤنث مثل (يا فاطم)، بدل من (يا فاطمة) وكذلك حذف الحرف الأخير من العلم الزائد على ثلاثة أحرف، فيرى أنها ((لهجة عربية قديمة أصبحت الآن مهجورة لذلك لم يفتح لها باب في الكتاب))[4].

والاستغاثة صيغة خاصة من صيغ النداء، وكذلك الندبة، ويفتح لها النحاة لكل منها باب، وهو يلحقها في باب المنادى[5].

وألغى شوقي ضيف من النحو بابي التنازع والاشتغال:

أما التنازع: هو أن يتنازع فعلان اسماً واحداً يطلبانه، إما على أنه فاعل وإما على أنه مفعول به، مثل (قام وسافر محمد) و (محمد قرأ ودرس القصيدة).

والبصريون يعملون الثاني ويضمرون في الأول، والكوفيون يعملون في الأول، ويضمرون في الفعل الثاني الفاعل والمفاعيل والمجرورات[1].

---

(1) الدكتور تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية للكتاب 1973، ص131.

(2) تجديد النحو ص22.

(3) ينظر: ص23، و 239 من الكتاب.

(4) تجديد النحو ص22.

(5) نفسه ص22 وص197.

ولم يقف النحاة عند هذا الحد من الأمثلة، بل ذهبوا يتمحلون في التقدير والتأويل من خلال عرضهم لأمثلة مصنوعة كما هو الحال في الأفعال المتعدية إلى مفعولين[2].

وشوقي ضيف لا يرى أي تنازع في المسألة، ويأخذ برأي سيبويه الذي يرى أن العمل للثاني وقد حذف الأول لعلم المخاطب به[3].

ويناقش شوقي ضيف الأمثلة الواردة في القرآن الكريم ليستدل بها على رأي سيبويه فيقول: ((وتشهد كل الأمثلة برجحان رأي سيبويه القائل بأن الفعل الثاني هو الذي يعمل في الاسم رفعاً ونصباً وجراً، وأنه استغنى عن الاسم في الفعل الأول لعلم المخاطب به، أو بعبارة أخرى، حذف لدلالة السياق عليه))[4].

وبعد مناقشته لهذا الباب وتفنيده لمزاعم النحاة فيه، يرى أن هذا وأمثلته من (افتراضات البصريين والكوفيين، وأنه حريّ بأن يحذف من النحو، إذ يعرض صوراً من التعبير لا تجري في العربية ولا نطق بها العرب)[5].

أما باب الاشتغال ويعني (كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضمير أو متعلق. لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: زيداً ضربته، وزيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه))[6].

والاشتغال من الأبواب التي طال الجدل فيها، وتشعبت المذاهب، وتفرعت العلل، وللنحاة[7] في الاسم المتقدم مذاهب مختلفة فيه، فيجعل النحاة لهذا الاسم

---

(1) ينظر تفصيل ذلك في شرح الكافية للرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية/ بيروت 1985، 79/1.
(2) تيسير النحو التعليمي ص113.
(3) ينظر رأي سيبويه في الكتاب. تح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت 1966، 76/1.
(4) تيسير النحو التعليمي ص113.
(5) نفسه ص113.
(6) شرح الكافية 162/1.
(7) ينظر: المفصل/ الزمخشري. دار الجيل، لبنان ط2، ص50.

خمسة أحكام، منها جواز النصب والرفع، ووجوب النصب، ورجحان النصب في خمسة أحوال. ورجحان الرفع في حالتين، ووجوب الرفع على الابتداء[1].

وقد هاجم ابن مضاء من قبل النحاة في هذا الموضوع ورأى أمثلته من صنعهم، وتبعه في هذا شوقي ضيف، فهو يرى أنه متى نصب الاسم عد مفعولاً به، ووضع في باب الذكر والحذف، وإذا رفع فهو في باب المبتدأ والخبر[2].

وكثير من الباحثين المعاصرين من يرى ضرورة إلغاء هذا الباب من كتب النحو فهو عندهم: ((باب مغلق جمع على هذا النحو غير العلمي، وكان حقه أن يفرق على ما هو خاص به))[3].

(ب) تنسيق الباب الواحد:

لم يقتصر شوقي ضيف على تنظيم النحو على مستوى الأبواب فيما أشرنا إليها آنفاً، بل اعتنى أيضاً بتنسيق الباب الواحد ولمّ أشتاته من الأبواب الأخرى، فهو يرى أن ((الباب الواحد نفسه يجب أن ينسق تنسيقاً داخلياً، بحيث نجمع فيه كل صيغة وصورة))[4].

ويضرب على ذلك مثلاً باب التمييز فيرى (أن النحاة يفتحون له باباً خاصاً في كتب النحو، ولكنهم لا يجمعون فيه كل صوره)[5].

وفي تنسيقه لباب التمييز نلحظ أنه حذف ستة أبواب من النحو، فالتمييز يأتي بعد الصفة المشبهة، ويأتي بعد اسم التفضيل، ويأتي بعد فعل التعجب، فحذف هذه الأبواب الثلاثة مكتفياً برد أمثلتها إلى باب التمييز، وقد أعرب [6] صيغة التعجب ((أجمل بالطبيعة)) من أن (أجمل) فعل أمر متابعاً بذلك الكوفيين،

(1) ينظر تفصيل ذلك في: تيسير النحو التعليمي ص115 وما بعدها.
(2) تجديد النحو ص20.
(3) النحو العربي نقد وبناء/ الدكتور إبراهيم السامرائي، دار صادر ، بيروت ص94.
(4) الرد على النحاة ص57.
(5) نفسه ص85.
(6) تجديد النحو ص20.

كما حذف باب ((أفعال المدح والذم)) معرباً [1]، المخصوص بالمدح والذم بدلاً، متابعة في ذلك إعراب ابن كيسان.

أما كنايات العدد فقد وضعها في باب التمييز، وبذلك حذف الباب الخاص بكنايات العدد من كتابه (تجديد النحو) واكتفى بعرض أمثلتها في باب التمييز.

وقد ألغى باب الاختصاص من النحو التعليمي، وضم هذا الموضوع إلى باب التمييز. ففي قولنا (نحن معاشر الأنبياء ...) يرى أن إعراب (معاشر الأنبياء) تمييزاً (أوضح وأدق من إعرابها مفعولاً به لفعل محذوف) [2]. ويناقش ما قد يعترض عليه في هذا الباب من أن التمييز نكرة وفي هذا الباب يأتي معرفة، ويجيب على هذا الاعتراض أنه ((لا ضير في ذلك إذ أجاز الكوفييون قديماً أن يكون التمييز معرفة))[3].

وأرى أن الباحث لم يوفق فيما ذهب إليه في حذف باب الاختصاص وسنناقش هذه المسألة في آخر هذا البحث إن شاء الله.

وحاول أيضاً أن يخفف من باب التمييز، فألغى التمييز الذي يأتي من المفعول به، ففي قوله تعالى ((وفجرنا الأرض عيونا)) [القمر: 12] يعرب النحاة عيوناً تمييز، وهو تمييز متحول عن مفعول به، أي (فجرنا عيون الأرض) وهو يرى أن (أولى من ذلك وأوضح أن نعرب عيوناً في هذه الآية بدلاً)[4].

وفي الحقيقة أن النحاة[5] قد اختلفوا في نقل التمييز من المفعول به فذهب فذهب أكثر المتأخرين إلى أنه جائز وحملوا آية القمر على ذلك، وأنكر البعض نقله من المفعول به، وحملوا عيوناً على الحال، أو على البدل، أو على إسقاط حرف الجر. ومعلوم أن التمييز ينقل عن فاعل أو مبتدأ أو ما إلى ذلك.

---

(1) نفسه ص21.

(2) تجديد النحو ص22.

(3) نفسه ص20. وينظر رأي الكوفيين في ارتشاف الضرب 384/2.

(4) تجديد النحو ص20.

(5) ينظر رأي النحاة في ارتشاف الضرب: 378/2.

وفي مجال تنسيقه للباب الواحد نتطرق إلى موضوع الفاعل، إذ يرى أن النحاة لم يبنوا صوره وصيغه في بابه فهم (قلما وقفوا وأشاروا إلى صيغه الخاصة، حيث يخرج من الرفع إلى الجر، ومن المعروف أنه يجر بمن الزائدة بعد النفي والاستفهام مثل (هل جاء مِن أحد؟) ويجر أيضاً في قوله تعالى: ((وكفى بالله شهيدا))[النساء:79].

وصيغة التعجب مثل: ((أسمع بهم وأبصر))[مريم:38][1]. فلا بد من ضم هذه الاستخدامات في باب الفاعل، ولا تعرض مشتتة في بقية الأبواب.

وقد يأتي الفاعل جملة بعد (أن) و(لو) و(ما) مثل: (يعجبني أنك مجتهد..) وقد يأتي في غير هذا الموضع، كقوله تعالى: ((ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه))[يوسف:35].

وقد أشار شوقي ضيف إلى هذه الاستخدامات للفاعل وجمعها في باب الفاعل الذي عقده في كتابه التطبيقي (تجديد النحو)[2].

وبهذا يكون قد حذف من النحو التعليمي ثمانية عشر باباً، اثنا عشر منها تحدثنا عنها في الفقرة الأولى، حول تنسيقه على مستوى الأبواب، وستة منها حذفها في باب التمييز ورد أمثلة بعضها إلى الأبواب الأخرى.

(ج) حذف زوائد، وإدخال إضافات جديدة على النحو التعليمي:

وفي إطار تشذيبه لأبواب النحو وتنقيتها من الشوائب يرى ضرورة إلغاء بعض المسائل النحوية والصرفية من النحو التعليمي، إذ تثقل كاهل الناشئة، وترهقهم من أمرهم عسراً.

فيرى ضرورة (حذف مسائل الصرف العويصة، كمسألة الإعلال، والإبقاء على الضروري منه. كما ينبغي حذف الميزان الصرفي لأنه يؤول إلى صور من التعقيد لا تدعوا إليه حاجة))[3].

---

(1) ينظر الرد على النحاة ص57.

(2) ينظر: ص153-157.

(3) ينظر: تيسير النحو التعليمي ص62-63.

وفي المجال الصرفي يدعو أيضاً إلى التخفف من التصغير، والاستغناء عن كثير من قواعده في كتب الناشئة، ويرى ضرورة الاكتفاء بتلك ((الأسماء المتداولة في أمثلة التصغير، وتعرض عليهم دون قاعدة لها))[1].

وبالمثل يدعوا إلى تجنب كثير من التعقيدات التي تمليها قواعد النسب، فهي (تكثر كثرة مفرطة، وأكثرها لأمثلة لا تجري في اللغة الأدبية ولا في اللغة العربية، مثل قواعد القلب في المقصور والمنقوص والممدود، ولا داعي لذكر هذه القواعد المعقدة في النحو التعليمي، لأنها تجلب أمثلة لا يمكن أن ترد على خاطر إذ هي غير مستعملة)[2].

وفي كتابه التطبيقي (تجديد النحو) عرض المسائل الصرفية الآنفة الذكر عرضاً موجزاً ومبسطاً مبتعداً عن التعقيدات والتفريعات، وكثرة القواعد، ولاسيما في موضوعي التصغير والنسب[3].

وفي مجال النحو دعا إلى حذف شروط صيغتي التعجب واسم التفضيل من كتب النحو التعليمي، إذ يرى أنها ((لا يثبت جميعها عند النحاة)). فقد عرض لاختلاف النحاة في هذه الشروط.

وقد دعا إلى حذف ما اشترطه النحاة [4] من أن صاحب الحال يكون معرفة، ولا يأتي نكرة إلا بمسوغ، وهو يرى لا ضرورة للمسوغ، متابعاً في ذلك رأى سيبويه[5]، إذ أجاز مجيء صاحب الحال نكرة من دون مسوغ.

وبهذا يقول شوقي ضيف ((إن هذه العقدة الكبيرة في باب الحال حين يكون صاحبها نكرة قد انحلت)).

---

(1) نفسه ص146.
(2) نفسه ص150.
(3) تجديد النحو ص132–133.
(4) نفسه ص142.
(5) الكتاب: 2/112–113، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع– السيوطي، تحـ: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت: 4/103.

وبتخليص النحو التعليمي من هذه الزوائد من التفصيلات والتعقيدات يصبح ((تعليمه أكثر يسراً، وأقبلت الناشئة على تمثله دون عقوبات وصعوبات، وطبعاً ستظل الزوائد بكل تفاصيلها في كتب النحو المطولة)).

وعلى الرغم من دعوته إلى حذف هذه الزوائد من كتب الناشئة، فهو يدعو إلى إدخال إضافات جديدة على النحو التعليمي، وأول نقص يلاحظه في تعليم الناشئة هو أن كتبهم النحوية ((تخلو من قواعد النطق الصحيح لمخارج الحروف في العربية وصفاتها في الحركات والتشديد والتنوين)) [1]، فحين نسمع إلى شاب يتكلم لا نكاد نفهم كلامه ولا ما يريد قوله، فهو يمضغ الكلام وحروفه مضغاً، لعدم معرفته بمخارج الحروف وعدم تدربه على النطق الصحيح، أثناء دراسته، إذ لابد أن يمرن الناشئة على معرفة مخارج الحروف معرفة سليمة ((ولا علاج لذلك إلا بجانب بعض قواعد النطق السليم من علم التجويد))[2].

وقد أفرد شوقي ضيف موضوعاً في أول كتابه (تجديد النحو) [3] عن الحروف وعرض فيه لمخارجها، وأهم صفاتها مستنداً على القواعد الصوتية المستقاة من علم التجويد.

وفي إطار الصرف أيضاً، دعا إلى وضع جداول في كتب الناشئة لتصريف الفعل الثلاثي مع ضمائر الرفع المتصلة، ونون التوكيد، فيرى أن عملية تصريف الأفعال مع الضمائر في لغتنا عملية صعبة، لا يمكن أن يتمثلها الناشئة، إلا من خلال جداول، وكذلك الحال في بعض اللغات الأخرى كاللغة الفرنسية مثلاً، إذ تلجأ إلى مثل هذه الجداول[4].

وبالفعل قد وضع جداول لتصريف الفعل في كتابه (تجديد النحو) [5] مبيناً ما يطرأ على الفعل من تغييرات خلال اتصاله بالضمائر.

---

(1) تيسير النحو التعليمي ص63.

(2) نفسه ص170.

(3) ينظر ص49–57.

(4) تيسير النحو التعليمي ص171–172.

(5) ينظر: ص70 إلى 80.

وفي مجال النحو يرى ضرورة التوسع في مسائل الذكر والحذف. وحصرها في باب واحد.

ولم شتاتها من الأبواب الأخرى، وقد أفرد لهذا الموضوع باباً في آخر كتابه (تجديد النحو)(1).

وهو يقول في هذا الصدد أن: ((الذكر والحذف يذكرونه مفرقاً على أبواب النحو، وأرى أن يجمع ما فرقوه في تلك الأبواب بباب واحد، حتى ترى صور الحذف في عناصر الجملة العربية مقرونة بعضها إلى بعض وترسم في أذهان الناشئة رسماً بيناً))(2).

وقد أكد على ضرورة العناية بموضوع التقديم والتأخير في الجملة العربية، وفتح باب لهذا الموضوع في كتب النحو التعليمي، وبالفعل أفرد لهذا الموضوع باباً في كتابه (تجديد النحو)(3).

كما أفرد باباً لدراسة الجملة، فيرى أنه ((ينبغي أن تعرض الجملة الاسمية والفعلية بوضوح على الناشئة بحيث يتبينون صور هذه الجمل... ولا بد من توضيح لهم الفروق بين الجملتين في الزمان وفي اللواحق))(4).

كما أكد على ضرورة تضمين كتب النحو التعليمي على عمل المصدر والمشتقات، عمل الفعل، وقد بسط في هذا الموضوع القول في كتابه (تجديد النحو)(5).

ومجمل القول أن أربعة أبواب أدخلها إلى النحو التعليمي، ورأى ضرورة بسط القول فيها وهي: ((باب إعمال المصدر والمشتقات، وباب ثاني هو دراسة مفصلة للحرف، وباب ثالث ينبغي أن نفرد له صفحات في النحو التعليمي... هو

---

(1) ينظر: ص235–245.

(2) تيسير النحو التعليمي ص189.

(3) ينظر: ص246–248.

(4) تيسير النحو التعليمي: ص190، وينظر دراسة الجملة: تجديد النحو 249–263.

(5) ينظر 224–228.

باب الذكر والحذف، وباب رابع ينبغي أن يدرس للناشئة تفصيلاً، وهو باب التقديم والتأخير لعناصر الجملة العربية))[1].

ثالثاً: وضع تعريفات وضوابط لعدد من الموضوعات النحوية:

انتقد شوقي ضيف بعض تعريفات النحاة لعدد من الموضوعات النحوية، إذ رأى أنها ليست بالتعريفات الجامعة للموضوع فهي لا تتسم بالدقة والضبط.

والتعريفات التي فندها هي ثلاثة: تعريف المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال. أما المفعول المطلق فقد عرض لتعريف ابن هشام له كما جاء في أوضح المسالك[2] بأنه: ((اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليست خبراً ولا حالاً)).

ومعلوم أن المفعول المطلق ينوب عنه المصدر أو العدد أو ((البعض)) أو ((كل)) في حالة إضافته إلى المصدر. وشوقي ضيف يرى أن هذه الحالات لا يتضمنها تعريف ابن هشام آنف الذكر لذا وضع تعريفاً جديداً للمفعول المطلق بأنه ((اسم منصوب يؤكد عامله، أو يصفه أو يبنيه ضرباً من التبيين)) [3] ويرى في قوله (ضرباً من التبيين) تدخل جميع الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق.

وكذلك أورد تعريف ابن هشام للمفعول معه بحسب ما جاء في أوضح المسالك[4] وهو أنه ((اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى مع تالية الجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه)). وشوقي ضيف يرى هذا الضابط يداخله كثير من الغموض والإبهام، فالنحاة يسوقون في الاسم الذي بعد الواو حالات إعرابية متعددة، منها وجوب العطف أو جوازه أو امتناع العطف والمفعول معه وما إلى ذلك يرى أن أربع حالات من افتراضات النحاة، وقد ناقشها مفنداً إياها[5].

ولذا وضع ضابطاً للمفعول معه تبعد الحالات الأربعة وتبقي على حالة واحدة هي حالة المفعول معه فقط. والتعريف هو أن المفعول معه ((هو اسم

---

(1) تيسير النحو التعليمي: ص194.

(2) ينظر ص173، وينظر تجديد النحو ص30.

(3) تجديد النحو ص31.

(4) ص 189.

(5) تجديد النحو ص32.

منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى مع، ويرى أنه أو بذلك يتعين الباب وتعين صورته في مثل ((أقبل زيد وغروب الشمس))[1].

وقد وضع تعريفاً جديداً لباب الحال، إذ يرى أن تعريف ابن هشام له يتسم بالغموض وعدم الدقة، فقد عرفه ابن هشام في أوضح المسالك [2] بأنه ((وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة)).

وأما شوقي ضيف فقد أشار إلى أن سيبويه والمبرد قد لاحظا أن الحال يحمل معنى الظرفية، فإذا قلت (جاء زيد مبتسماً) كان الابتسام صفة لمحمد في وقت معين وهو وقت المجيء، لذا وضع شوقي ضيف تعريفاً للحال وهو أنه ((صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة)) [3]. وبذلك يخرج الخبر لأنه صفة غير مؤقتة ويخرج النعت لأنه صفة لازمة.

على أنني أرى أن تعريف شوقي ضيف للحال لا يتسم بالدقة أيضاً فهناك من الحال ما يأتي ثابتاً غير مؤقت كما في قوله تعالى: ((وخلق الإنسان ضعيفاً))[النساء: 28] وفي قوله تعالى: ((وما خلقنا السموات والأرض لاعبين))[الأنبياء:16].

وقد سبق أن أشار شوقي ضيف[4] نفسه إلى هذه المسألة في سياق حديثه عن كان وأخواتها، إذ عد الاسم المنصوب بعدها حالاً وليس خبراً، فأشار أثناء ذلك إلى مجيء الحال ثابتة مستدلاً على ذلك بالآيتين الآنفتي الذكر.

---

(1) تيسير النحو التعليمي ص61.

(2) ص 203.

(3) تجديد النحو ص33.

(4) ينظر: تجديد النحو ص13.

المبحث الثاني

موقفه إزاء طائفة من المسائل النحوية

أبدى الدكتور شوقي ضيف آراء في مسائل نحوية عديدة، ولاسيما المعقدة منها والتي تحمل عدة وجوه، وهو عموماً لم ينفرد برأي، أو يبتدع موقفاً معيناً، إنما اعتمد مبدأ الانتخاب من آراء النحاة بحسب ما يراه أكثر انسجاماً مع قدراته الناشئة، وبحسب ما تحقق هذه الآراء من اطراد للقاعدة النحوية وعدم تجزئتها. وسبق أن عرضنا في أثناء هذا البحث تبنيه آراء نحوية لعدد من النحاة بغض النظر عن المذهب النحوي الذي ينتسبون إليه، فكل ما يعنيه في المسألة هو ما يحقق التيسير والإصلاح في النحو.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى موقفه إزاء مسائل نحوية أخرى لبيان منهجه في هذا الجانب، وإليك البيان.

(أ) في المبتدأ والخبر:

المبتدأ عند النحاة قسمان: قسم له خبر، وهو الشائع، والآخر له فاعل أو نائب فاعل يغني عن الخبر مثل ((أقام الزيدان، هل محمود الزيدون)) والمبتدأ هنا وصف إما اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة أو اسماً منصوباً، واشترط نحاة البصرة في الوصف أن يتقدمه استفهام أو نفي.

ويعد شوقي ضيف هذا النوع من الخبر ملفق لا وجود له وأن ((أمثلته من وضع النحاة، استضاءوا فيها بأبيات مجهولة القائل، أما القرآن فلم يرد فيه شواهد تؤيد تلك القاعدة، وكذلك لم ترد شواهد لشعراء جاهليين أو إسلاميين معروفين تؤيدها ... والأبيات التي استشهد بها النحاة ولم يعرف ناظموها أربعة ... وهذه الشواهد لا تصلح لأن تشتق منها قاعدة نحوية))(1).

وفي إلغائه لهذا النوع من المبتدأ والخبر، يدفع عن هذا الموضوع خللاً وقاعدة جديدة نحن في غنى عنها، وهي تنقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر

---

(1) تيسير النحو التعليمي ص 88، وينظر الأبيات الأربعة في شرح ابن عقيل 191/1-192 أحد هذه الشواهد لأبي نؤاس، وهو ليس ممن يستشهد له.

إفراداً وتثنيةً وجمعاً، والصحيح في رأيه أن يقال في الأمثلة السابقة ((ما قائمان الزيدان، ما محمودون الزيدون))، فالعبارة هي خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وبهذا يرى ((من الواجب أن نلغي هذه القاعدة من النحو التعليمي حتى نخليه من خلل كبير أدخلته))[1].

(ب) عمل المصدر:

يلغي شوقي ضيف عمل المصدر المعرّف بأل، والمصدر المذكر. ففي قولنا: (تلاوة القرآن نافعة وزيد مجيد لتلاوة القرآن) فالقرآن عند النحاة – مفعول به لتلاوة في المثال الأول وهي منكرة، وفي المثال الثاني مفعول به للتلاوة وهي معرفة بالألف واللام، فهو يرى بأن ((المثالين لا يدوران في الألسنة واللغة الأدبية إنما الدائر إضافة المصدر للمفعول به في المثال الأول، ودخول لام الخبر على المفعول به في المثال الثاني))[2].

وفي تقديري أن شوقي ضيف لم يوفق في هذا الرأي كل التوفيق، فإذا كان عمل المصدر وهو معرف بأل أمر مختلف فيه بين النحاة[3]. فإن عمله وهو منكر قد ورد في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ((أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً))[البلد:14]، ((يتيماً)) منصوب بـ((إطعام))[4] وهو نكرة.

وهو يلغي أيضاً عمل المصدر في حالة إضافته إلى مفعوله ورفعه للفاعل، كأن نقول: ((قراءة الكتاب زيد حسنه)) فهو يراها صيغة ((في غاية الشذوذ)) [5]. وبالمثل ينكر الدكتور إبراهيم السامرائي عمل المصدر في حالة إضافته إلى المفعول به ويرى أن قول النحاة في هذا الصدد هو ((قول ضيف ولم يجر به اللسان الفصيح))[6].

---

(1) تجديد النحو ص39–40.
(2) تجديد النحو: 38–39.
(3) ينظر: هامش ص95 الجزء الثاني من شرح ابن عقيل، كلام المحقق.
(4) شرح ابن عقيل 94/2.
(5) تجديد النحو ص39.
(6) النحو العربي نقد وبناء ص157.

(ج) إعراب التوابع التي تحتمل أكثر من وجه إعرابي:

يقول المبرّد في المقتضب[1] أن التوابع يراعى فيها إما الإعراب على اللفظ وإما الإعراب على المحل، مثل: ((ما جاءني من أحد عاقل))، فأنت في عاقل بالخيار إن شئت جعلتها نعتاً مجروراً، مثل ((أحد)) منعوتها، وإن شئت جعلتها نعتاً مرفوعاً لأن لفظ أحد مجرورة بمن زائدة ومحله الرفع في المعنى)) وطبق النحاة ذلك في مواضع عديدة في النحو إذ أجازوا الإعراب على اللفظ أو على المحل ومن هذه المواضع توابع المضاف إليه المصدر وتوابع المضاف إليه اسم الفاعل واسم المفعول، وتوابع اسم ((إن)) وتوابع لا النافية للجنس ويبسط شوقي ضيف القول في هذه المواضع ويعرض لآراء النحاة المتشعبة فيها وهو يرى في كل هذه المواضع ضرورة اتباع اللفظ دون المحل، وذلك مراعاة للظاهر وتحقيقاً لاطراد القاعدة في كل التوابع.

وقد فضل المبرّد من قبله اتباع اللفظ على المحل، فقد جاء في عنوان هذا الباب ((ما يحمل على المعنى، وحمله على اللفظ أجود))[2].

ويدعم شوقي ضيف رأيه بآراء نحويين مبرزين مثل سيبويه [3] الذي أكد على ضرورة اتباع الجانب اللفظي دون المحل في إعراب التابع، ففي توابع اسم إن وأخواتها يقول شوقي ضيف: ((إن سيبويه لا يجيز إلا النصب تبعاً للفظ، وهو الرأي السليم الذي ينبغي أن لا يقرر سواه في النحو التعليمي)) [4] وكذلك لا يجيز سيبويه في تابع اسم لا النافية للجنس إعرابه باعتبار المحل وفي موضع مناقشة شوقي ضيف لتوابع المضاف إليه المصدر يحتج أيضاً برأي سيبويه ويخلص إلى القول بأنه ((ينبغي أن نعمم في النحو مذهب سيبويه وأن ننطق النعت والعطف والتوكيد والبدل في جميع التوابع لما يضاف إليه المصدر مجرورة))[5].

---

(1) 281/3، وينظر: تيسير النحو التعليمي 157.

(2) المقتضب 281/3.

(3) ينظر آراء سيبويه في الكتاب: 171/1–172، 143/2–145، 283–286.

(4) تيسير النحو التعليمي ص155.

(5) نفسه ص161.

نستخلص من كل ما تقدم أن شوقي ضيف إنما يعتمد على الآراء النحوية التي يراها أكثر انسجاماً مع قدرات الناشئة، كما يسعى من وراء هذه الآراء إلى تحقيق اطراد القواعد لتكون أكثر علمية وموضوعية، وأسهل مآخذاً في كتب النحو التعليمي وبذلك يحاول أن يدفع عن النشء التشتت بين تفريعات القواعد وتشعبها وعدم أطرادها.

المبحث الثالث

مصادر تيسيره

لا شك أن محاولة الدكتور شوقي ضيف في التجديد والتيسير لم تكن المحاولة الوحيدة في هذا المجال، بل هناك محاولات قديمة وحديثة صالت وجالت في الميدان، وسبق أن أشرنا في التمهيد من هذا البحث إلى طائفة من هذه المحاولات وقد أفاد شوقي ضيف من المحاولات السابقة فضلاً عن أخذه بآراء نحوية قديمة، معتمداً مبدأ الانتخاب من آراء النحاة القدامى، محاولاً التوفيق بين المذاهب ما استطاع إلى ذلك سبيلاً من أجل خدمة النحو التعليمي وبما يوفر له البساطة والتيسير.

وسنشير هنا إلى أهم المصادر التي أفاد منها في بناء منهجه منسوقة بحسب أهميتها:

(أ) محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه ((الرد على النحاة)):

تعد من أهم مصادره في التيسير، ولعل أبرز ما دعا إليه ابن مضاء هو مهاجمته للعامل، وما يترتب عليه من تقديرات وتأويلات وأقيسة وعلل.

وشوقي ضيف يشهد بهذه المحاولة في غير موضع من كتبه ويدعو إلى الأخذ منها في عملية التيسر، فهو مثلاً يقول في مدخل كتاب (الرد على النحاة): ((أننا نثني على هذا الصوت الأندلسي، الذي انبعث في القرن السادس للهجرة يهتف نحو الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية من النحو فإن فيها فساداً واضطراباً كبيراً، وإنه ليهتف أيضاً: نحو العامل عن النحو فقد أتعب هذا العامل النحاة والنحو)) [1]. فشوقي ضيف اعتمد على مبدأ إلغاء العامل وإلغاء العلل الثواني والثوالث والتأويل والتقدير من أجل تصنيفه للنحو.

ومما أفاد منه إلغاؤه لبابي التنازع والاشتغال، إذ سبق أن ألغاهما ابن مضاء[2] من قبل.

(1) مدخل الرد على النحاة ص45.

(2) الرد على النحاة ص121 وما بعدها.

على أن هذا التأثير لم يجعل شوقي ضيف تابعاً لابن مضاء مقلداً له فهو يرى أنه ((لم يعنَ بالنحو الكوفي ... وأنه لم يكن حريصاً على التوفيق بين مذاهب النحاة، وإنما كان حريصاً على مهاجمة النحو جملة))[1].

ومما خالفه فيه مسألة الضمائر المستترة إذ دعا ابن مضاء إلى إلغائها فعد الأفعال دالة على الضمائر بنفسها، كما ألغى الضمائر المتصلة البارزة وبكل ذلك أخذت لجنة وزارة المعارف عام 1937.

على حين يرى شوقي ضيف أن مثل ذلك يحدث ((اضطراباً في باب الفعل والفاعل إذ تكون عندنا أفعال لها فواعل وأفعال لا فواعل لها، مما يحدث بلبلة في أذهان الناشئة، ومن هنا كنت أرى أن يظل النحو التعليمي معتداً بفكرة الضمائر المستترة والمتصلة البارزة، وإعرابها فواعل، آخذاً بقانون الاطراد في وضع القواعد، حتى لا تحدث فيها خلخلة وبلبلة))[2].

وهو يدافع عن فكرة الاستتار، ويراها ظاهرة لغوية سليمة، وأن النحاة في إشارتهم إليها كانوا ((في منتهى الدقة العلمية)) [3] وإذا كان ابن مضاء قد انطلق في محاولته من عقيدته الظاهرية، وهي عقيدة دينية، فشوقي ضيف استمد نظريته ومقترحاته من مبادئ الدرس اللغوي الحديث، فهو يرى مثلاً ((أن واجب اللغوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلاً من صيغ وعبارات لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالاً للعبارات لم ترد في اللغة))[4].

(ب) النحو الكوفي:

عول شوقي ضيف كثيراً على النحو الكوفي من أجل إرساء منهجية في التجديد والتيسير. ونشير هنا إلى بعض ما انتخبه من آراء نحوية كوفية على سبيل التمثيل لا الحصر.

---

(1) نفسه ص13.
(2) تيسير النحو التعليمي ص35–36.
(3) نفسه ص42.
(4) الرد على النحاة ص51، وينظر في إصلاح النحو ص141.

ففي باب (كان وأخواتها) إذ ألغاها من الجملة الاسمية وعد هذه الأفعال تامة، والأسماء المنصوبة بعدها حالا، وهذا رأي كوفي أخذ به وعلق عليه بقوله: ((وإعراب الكوفيين أدق من الناحية التربوية، إذ لا تنقسم الأفعال بسبب كان وأخواتها إلى أفعال تامة تليها فاعل، وأفعال ناقصة لا يليها فواعل بل تطرد قاعدة الفعل والفاعل دون استثناء صوري)) [1] وفي إلغائه لباب ((الاختصاص)) أعرب الاسم المنصوب في هذا الباب تمييزاً حتى ولو جاء معرفة، معتمداً في ذلك رأي الكوفيين الذي أجازوا مجيء التمييز معرفة، ودافع عن رأيهم وهاجم رأي البصريين في وجوب مجيء التمييز نكرة، مما اضطرهم – فيما يرى – إلى استحداث باب الاختصاص[2] وقد تابع الكوفيين أيضاً في إلغائه لعمل ((ما)) عمل ليس وسبق أن أشرنا إلى هذا الموضوع في تنسيق أبواب النحو، وهو يدافع في موضع من كتابه عن هذا الرأي فيقول: ((وأرى أن نأخذ بإعراب الكوفيين في كتب الناشئة تيسيراً عليهم في الفهم، وتصحيحاً لحكم خبر (ما) فإما أن يكون مجروراً بباء زائدة، أو منصوباً بنزع الخافض على تقدير الباء المحذوفة))[3].

وهناك مسائل نحوية كثيرة غير ما ذكرنا استمدها شوقي ضيف من مدرسة الكوفة. ويحسن بي أن أشير هنا إلى دعوة الدكتور مهدي المخزومي[4] إلى الأخذ من النحو الكوفي في أي محاولة في التجديد والتيسير، وإن أي محاولة ستعاني من القصور والنقص إذا قصرت جهدها على النحو البصري وحده.

(ج) النحو البصري ونحاة آخرون:

على الرغم من أن النحو الكوفي أخذ مركز الصدارة في محاولة شوقي ضيف فإن للنحو البصري أيضاً إسهاماً في هذه المحاولة لا يستهان به.

فهو كما أسلفنا لم يتقيد بنحو مدرسة بعينها بل اعتمد مبدأ الانتخاب بما يراه مناسباً لبناء محاولته وميسراً للنحو التعليمي.

---

(1) تيسير النحو التعليمي ص50.
(2) نفسه ص128، وينظر رأي الكوفيين في: ارتشاف الضرب 348/2.
(3) تيسير النحو التعليمي ص97.
(4) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، د. مهدي المخزومي، الرائد العربي، بيروت، ط 3، 1986، ص 408.

ففي غير موضع من كتابه أخذ بآراء سيبويه وأشاد بها، فقد سبق أن أشرنا إلى أخذه برأيه في موضوع التوابع التي تحتمل إعرابين، على أساس اللفظ أو المحل، إذ قصر إعرابها على اللفظ فقط متابعاً بذلك آراء سيبويه.

وفي باب (كان وأخواتها) الذي حذفه من الجملة الاسمية أورد رأي سيبويه والمبرّد من (كاد وعسى) يحملان معنى (قارب أن تفعل) واستنتج من هذا أنها أفعال لها فواعل. وليست أفعالاً ناقصة كما زعم البصريون المتأخرون[1].

وقد أخذ برأي (السهيلي) النحو الأندلسي في موضوع (ظن) إذ رأى الأخير أنه لا يقدر بعدها الأسمين المنصوبين مبتدأ وخبراً، وكما فهم النحاة، وأخذ شوقي ضيف بهذا الرأي وأخرج باب ظن وأخواتها من الجملة الاسمية.

(د) محاولة وزارة المعارف لعام 1938:

أفاد شوقي ضيف من اقتراحات وزارة المعارف في مصر التي قدمتها عام 1938. وأقر بعضها مجمع اللغة العربية عام 1945، فقد أخذ منها شوقي ضيف مسألة إلغاء الإعراب التقديري في المفردات والمحلي في الجمل [2] وفي موضوع حركات الإعراب الأصلية والفرعية رأت اللجنة الاستغناء [3] عن القول في نيابة حركة عن حركة، أو نيابة حرف عن حركة كنيابة الواو عن الضمة، والياء عن الفتحة والكسرة، أما في الأسماء الخمسة فأخذت اللجنة برأي الأستاذ إبراهيم مصطفى، من أنها ترفع بضمة ممدودة تولدت عن الواو وتنصب بفتحة ممدودة تولدت عن الألف وتجر بكسرة محدودة تولدت عنها الياء.

وأقر مجمع اللغة [4] العربية هذه الاقتراحات ولكنه عد الحروف في الأسماء الخمسة علامات أصلية فقد ألغى فكرة نيابة حركة عن حرف أو نيابة

---

(1) تيسير النحو التعليمي ص 101، وينظر الكتاب 3/156-157 والمقتضب، المبرد، تحـ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت 3/68.

(2) ينظر: تيسير النحو التعليمي ص32 و ص56.

(3) نفسه ص42 و ص58.

(4) نفسه ص39-40.

حرف عن حركة وأصبحت علامات إعراب متساوية في الأصالة، وقد أخذ شوقي ضيف بهذه الفكرة.

وهو أحياناً يخالف قرارات اللجنة، من مثل مخالفته لها في اقتراحها حول إلغاء ألقاب الإعراب والاكتفاء بألقاب البناء ورأى المجمع اللغوي عكس ذلك أي: الإبقاء على ألقاب الإعراب، وإلغاء ألقاب البناء، وهو يرى أنه ((لا ضرورة لتوحيد ألقاب الإعراب والبناء، بل لعل التفرقة بين المجموعتين من الألقاب ضرورية للناشئة، كي يميزوا بين ألقاب الإعراب المنونة، وألقاب البناء التي يمتنع تنوينها في الكلام))[1].

(1) نفسه ص40.

المبحث الرابع

نقد وتقويم المحاولة

لكل محاولة محاسن ومساوئ، وفي هذا المبحث سنتكلم عن مزايا هذه المحاولة والمآخذ عليها. وسنعرض قبل هذا للجانب التطبيقي لهذه المحاولة، لمعرفة مدى نجاحها في هذه الجانب.

(أ) المحاولة بين النظرية والتطبيق:

لا شك أن أي دعوة للتجديد لا يكتب لها النجاح ما لم تقترن بالجانب التطبيقي. ولم تقتصر محاولة شوقي ضيف على الجانب النظري، بل جسدها في مجال تطبيقي المتمثلة بكتابة ((تجديد النحو)) إذ قسم هذا الكتاب على ستة أقسام: قسمان منها للصرف، والأقسام الأربعة الأخرى للنحو.

وقدم مثل هذا الأقسام مدخلاً عرض فيه أهم الأسس التي اعتمدها في التيسير وفي بنائه لهذا الكتاب.

أما القسم الأول فقد تناول فيه مباحث الصوت، فعرض لمجموعة قواعد تتعلق بمخارج الحروف، وصفاتها وما إلى ذلك. وفي القسم الصرفي الثاني تطرق إلى تصاريف الأفعال والأسماء، وما إلى ذلك من مباحث صرفية.

على أنه أضاف إلى القسم الصرفي – موضوع المضاف والمضاف إليه، وموضوع المتوابع معلّلاً ذلك أن هذه الموضوعات تدخل في إطار الأسماء المفردة وليس الجمل، وحتى يستقر في ذهن الناشئة أنها من المفردات لا من الجمل كما يوهم وضعها في الكتب النحوية القديمة [(1)]. وأرى أن وضع هذين البابين في الإطار الصرفي أمر يجانب الصواب والموضوعية، فمعلوم أن الصرف يعنى بالمفردة وما يطرأ على البنية من تغييرات قد تؤدي إلى تغيير في المعنى، أما التوابع والمضاف والمضاف إليه، فهي دراسة تركيبية وعلاقة قائمة بين مفردات في إطار السياق.

---

(1) تجديد النحو ص43.

والقسم الثالث من الكتاب خصه للمرفوعات، وتناول فيه المبتدأ والخبر، والفاعل ونائب الفاعل وما إلى ذلك.

والقسم الرابع عرض فيه المنصوبات مضيفاً إلى المفعول به، باب كان وأخواتها وظن واعلم انطلاقاً من تنسيقه للأبواب التي أشرنا إليها سالفاً.

والقسم الخامس الذي سماه (تكملات) عرض فيه لصيغ الأفعال ودلالاتها الزمنية كما عرض لموضوع العدد وموضوع الممنوع من الصرف، وفتح فيه باباً لعمل المشتقات. والقسم السادس سماه (إضافات) عرض فيه لموضوع الذكر والحذف في الجملة العربية وموضوع التقديم والتأخير ثم أورد باباً درس فيه الجملة العربية مقسماً إياها إلى جمل مستقلة قائمة بنفسها، وجمل خاضعة غير مستقلة ترتبط بكلمة أو جملة قبلها في الكلام.

والسؤال الذي يفرض نفسه، هو هل وُفِّق شوقي ضيف في تطبيقه لنظريته عملياً؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد من وقفة عند كتابة ((تجديد النحو)) المشار إليه آنفاً، وعرض لطائفة من المسائل فيه ليتضح الأمر، ففي مدخل (الرد على النحاة) كان متحمساً لآراء ابن مضاء واتخذها أسساً اتَّكأ عليها في دعوته إلى التيسير. ففي مسألة تنسيق أبواب النحو دعا إلى توحيد إعراب المضارع وعدم القول ببنائه في حالة اتصاله بنون التوكيد أو بنون النسوة وذلك لتحقيق التجانس، فهو يقول في هذا الصدد: ((أن المضارع المتصل بنون التوكيد ينبغي أن لا نعتبره مبنياً، وإنما نعتبره منصوباً، حتى تجانس بين حالة نصب المضارع حين تسبقه النواصب، وحين تتصل به نون التوكيد، أو نعتبره في الحالين مبنياً، حتى يتم التنسيق في الباب، ومثل ذلك الفعل المضارع المتصل بنون الإناث، ينبغي أن نضمه إلى المضارع المجزوم ...)) [1]. وعلى الرغم مما تحمله هذه الفكرة من قصور قد اختفت في الميدان التطبيقي ولم نجد لها أثراً في كتبه الجديدة في هذا المجال، وكان الأولى به أن يؤكد على تراجعه عنها.

ونتلمس مثل هذا الاضطراب في محاولته في موضع آخر، فهو مثلاً أكد ضرورة القول بالضمائر المستترة، ورد اقتراحات لجنة وزارة المعارف وابن مضاء

(1) مدخل الرد على النحاة: ص52–53.

من قبلها، فهما قد دعا إلى إلغاء فكرة استتار الضمائر وقد أشرنا [1] إلى هذا الموضوع سابقاً.

ولو رجعنا قليلاً إلى الوراء وفي كتاب ((الرد على النحاة)) نراه يدعو إلى الأخذ برأي ابن مضاء دفعاً للتأويل والتقدير. فهو يشير بهذه الفكرة حين تحدث عنها إذ قال: ((ولماذا نعرب (أعلم) مثلاً فعل مضارع، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنا؟ وما دام مستتراً وجوباً، فلماذا نتحدث عنه، وهو لا يمكن ظهوره؟ أليس خيراً من ذلك أن نقول (أعلم) فعل مضارع للمتكلم ونسكت؟ وبذلك لا نحيل شخصاً على شيء لا يفهمه ... وجمال هذه الفكرة لا يتضح في مثل (زيدٌ قامَ) بل يتضح أكثر في أبواب معروفة في النحو لا يكاد يتبين فيها الإنسان الفاعل))[2].

ومن خلال هذين المثالين يتضح اضطراب شوقي ضيف في المجال التطبيقي، وأنه لم يوفق أحياناً فيما دعا إليه.

وسبق أن أشرنا إلى دعوته إلى إخراج العامل من النحو متابعاً في ذلك ابن مضاء، في حين لم يستطع أن يجسد هذه الفكرة بشكل متكامل مع تطبيقه، ففي موضوع التعدي واللزوم يرى أن ((فكرة التعدي واللزوم في الأفعال يجب أن نسحبها من النحو لأنها تدل على العمل وترتبط به)) [3].

في حين عرض لهذا الموضوع في كتابه (تجديد النحو) فقسم الفعل إلى فعل لازم وفعل متعد[4] وفي تعريفه للمفعول به يقول: ((هو الاسم المنصوب الذي يقع عليه العامل إيجاباً وسلباً)) [5]. يتضح من هذا أن العامل بقي مسيطراً على الجانب التطبيقي لنظريته، وهو كذلك لم يتخلص من مبدأ التأويل والتقدير في تطبيقه، على الرغم من دعوته إلى إلغاء هذا المفهوم من النحو، ففي صيغ الإغراء والتحذير، يقدر فعل وفاعل محذوف، ففي مثل قولنا: ((العمل، الأمانة،

---

(1) ينظر المبحث الثالث من هذا البحث ص103.

(2) مدخل الرد على النحاة ص61–62.

(3) مدخل الرد على النحاة ص55–56.

(4) تجديد النحو ص64.

(5) نفسه ص163.

الحرص)) يقول: ((وكل ذلك يعرب مفعولاً به لفعل محذوف مع فاعله تقديره إلزم))[1].

وفي موضوع المفعول المطلق يقدر فعلاً محذوفاً في مثل قولنا ((هذه الأم بكاء بكاء)) فيقول: ((هذه الأم: مبتدأ وخبر، و بكاء: مفعولان مطلقان حذف فعلهما وتقديره تبكي))[2].

ومما يؤخذ عليه في هذا الكتاب هو خلوه من التمرينات والتطبيقات، فهي في غاية الأهمية لتجسيد المحاولة بشكل واضح وملموس، باستثناء ما قدمه من جداول متجه في تصريف الأفعال حالة إسنادها إلى الضمائر.

وعموماً فعلى الرغم مما أشرنا إليه من هنا وتناقض بين النظرية والتطبيق، يبقى كتاب ((تجديد النحو)) التطبيقي خطوة جادة على الطريق، وعملاً يستحق التقدير والثناء على صاحبه، لما بذل فيه من جهد متميز يفصح عن شخصيته النحوية، وطول باعه في هذا المجال، فشوقي ضيف لم يعدّ هذا الكتاب ليكون نهاية المطاف، بل دعا مؤلفي [3] النحو التعليمي إلى تطويره وتشذيبه بحسب ما يخدم الناشئة في سني دراستهم.

(ب) مزايا هذه المحاولة والجديد فيها:

لعل الجديد في هذه المحاولة أنه بناها على أساس لغوي سليم، إذ قسّم الدرس اللغوي إلى ثلاثة مراحل، دراسة الأصوات اللغوية، ومخارج الحروف والدراسة الصرفية، ودراسة التراكيب، ويتضح هذا من خلال تقسيمه لكتابه (تجديد النحو).

ولا شك أن الترابط بين النظام الصرفي والنظام النحوي هو ترابط شديد وقيام المباني الصرفية بدور اللبنات التي لا غنى للنحو عن الاعتماد عليها فالنظام النحوي يبنى على ((ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية، كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني

(1) نفسه ص239.

(2) نفسه ص240.

(3) تيسير النحو التعليمي ص75.

التصريف))[1] وبالمثل بنى الدكتور مهدي المخزومي[2] محاولته على هذه الأسس الثلاثة ودعا إليها.

وهناك مسألة تدعو إلى التأمل فيها، هي دعوته إلى عرض النحو على الناشئة بهيكله الكامل من دون تجزئة لموضوعاته ويعرض عليهم على نحو مبسط يتوسع به مع تدرجهم في الدراسة، وهي طريقة الأزهر.

فكانوا في الأزهر يدرسون ((متن الآجرومية)) في المرحلة الابتدائية، وبعدها ينتقلون إلى دراسة المقدمة الأزهرية وبعدها يدرسون قطر الندى لابن هشام، وهو أوسع منهما، وينتقلون في السنة الرابعة إلى متن الألفية [3]. وشوقي ضيف يشيد بهذه الطريقة ويراها ((الطريقة المثلى التي لا يتوزع النحو فيها على سنوات التعليم، كما يحدث في مدارسنا، بحيث ينسى الناشئة في السنوات المقبلة ما درسته في السنوات الماضية ولا ترسم في أذهانهم صورة النحو متكاملة))[4].

وهو يهاجم التربويين المعاصرين الذين لا يقبلون بهذه الطريقة القديمة فيقول: ((ويجمع التربويون المعاصرون على أن هذه الطريقة لتعليم النحو عقيمة، وهي في الحق لم تعقم أبداً، بدليل أن الذين كانوا يتعلمون بها كانوا يحسنون فهم النحو وقواعده، ويتعمقون فيه تأويلاً وتحليلاً مما لا يستطيعه بحال من يتعلمون النحو بالطرق التربوية الحديثة)) [5]. وفضلاً عما ذكرناه، هناك مسائل عديدة في هذه المحاولة، يحمد عليها، وقد سبق أن عرضناها في ثنايا هذا البحث.

من مثل دعوته إلى إلغاء إعراب ما لا يفيد نطقاً من كتب النحو التعليمي فضلاً عن دعوته إلى التحقق من بعض وجوه الإعراب، والاكتفاء بالوجه الذي يتحقق معه اطراد القاعدة.

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ص27.

(2) تيسير النحو التعليمي ص17.

(3) تيسير النحو التعليمي ص17.

(4) نفسه ص27,

(5) معي: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1981، ص51.

وكذلك كانت محاولته لتنسيق أبواب النحو لا تخلو من فوائد ومحاسن، على سبيل المثال تنسيقه لباب الفاعل تنسيقاً داخلياً، حيث جمع في هذا الباب ما تفرق في أبواب النحو الأخرى ليتمثلها النشيء خير تمثيل.

كما تميزت محاولته في تخليص النحو التعليمي من بعض الزوائد [1] والتفريعات التي أثقلت كاهل النحو وعقدته.

(ج) مآخذ على المحاولة:

عرضنا فيما سبق لبعض المآخذ على المحاولة، ولاسيما في الجانب التطبيقي كما عرضنا لمزايا هذه المحاولة والجديد فيها، ولاشك أن كل عمل مهما بلغ من النضج والجودة لا يخلو من الأخطاء.

وسنعرض في هذه الفقرة لمجموعة مآخذ على المحاولة رآها بعض الباحثين، ورأيت بعضها الآخر، وسنوردها بإيجاز على شكل النقاط التالية:

(1) العلامات الفرعية في الإعراب:

ذكرنا سابقاً أنه ألغى نيابة حركة عن حركة أو حرف عن حركة، وعدها أصولاً في بابها، متابعاً في ذلك ابن مضاء، وقرارات لجنة وزارة المعارف لعام 1938.

وأرى أن هذا الأمر يزيد من صعوبة النحو ولا ييسره، بل يرهق الناشئة ((فهو أشد بعداً من عقل الناشئ، فهو يتعلم أولاً أنواع إعراب الاسم الثلاثة (رفع، نصب، وجر) ولا يعلم العلامات الفرعية إلا بعد أن يعرف المثنى والجمع ... ولا شك أن تعلم كل هذا في حينه المناسب خير من أن نجعل هذه الأنواع كلها أصولاً وجمعها في تقسيم واحد))[2].

أضف إلى ذلك أن هذه المسألة تفقد العلامات دلالاتها الوظيفية في الجمل ((مادامت العلامة الواحدة تعبر عن أكثر من حالة إعرابية واحدة، ومادامت الحالة الإعرابية الواحدة يدل عليها بأكثر من علامة، والنحاة قد تفادوا هذه

---

(1) ينظر: الفقرة (ج) من المبحث الأول في هذا البحث، ص80.

(2) النحو الجديد: عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي للنشر، 1974.

الصعوبة بربط الحالة الإعرابية المعينة بعلامة واحدة أصلية، وما عداها فرع أو نائب يقوم بوظيفتها في بعض المواطن))[1].

(2) حذف باب الاختصاص:

سبق أن أشرنا إلى أنه حذف هذا الباب وأدرجه في باب التمييز، إذا عدَّ الاسم المنصوب تمييزاً، وإن كان معرفة، آخذاً برأي الكوفيين الذين أجازوا مجيء التمييز معرفة على أن حذفه لهذا الباب ليس بالرأي الصائب فللاختصاص دلالات وظيفية في التراكيب لا يؤديها التمييز. فهو يؤدي معنى الافتخار ومعنى التعظيم[2].

وجاء في ارتشاف الضرب [3]، أن ((الباعث على الاختصاص فخر أو تواضع أو زيادة بيان)). فضلاً عن ((أن بعض صورة الاختصاص لا صلة لها إطلاقاً بالتمييز لا شكلاً ولا موضوعاً من نحو: ((اللهم اغفر لنا أيتها العصابة))[4].

(3) إلغاء النعت السببي:

تطرق شوقي ضيف إلى موضوع النعت السبب وأورد الأمثلة عليه ثم قال: ((وأولى من ذلك وأوضح أن يقال: هذا رجل: متفوق أخوه، وقابلت محمداً المتفوقون اخوته، والتقيت بالشاعرة المتفوق أخوها، ويعرب المتفوقون والمتفوق، أخباراً مرفوعة وما بعدها مبتدآت مرفوعة وهي بذلك أخبار مقدمة على مبتدآتها))[5]. وهو بذلك يدعو إلى إلغاء هذا الموضوع من كتب النحو التعليمي ويعترض على هذا الرأي أنه يوجد في الفصيح ما يدل علة وجود النعت السببي ولا مناص من إيراده في كتب النحو، من مثل ما جاء في القرآن الكريم: ((ربنا أخرجنا

---

(1) في إصلاح النحو ص114–115.

(2) ينظر: الكتاب 234/2–235.

(3) 166/3.

(4) في إصلاح النحو ص143.

(5) تجديد النحو ص 126.

من هذه القرية الظالم أهلها))[النساء: 75]، فالظالم نعت لأهل، وهو السبب ويتبع القرية في الإعراب.

(4) الميزان الصرفي:

دعا إلى إلغاء الميزان الصرفي معتقداً أنه يشكل عبئاً على الناشئة، ولم يورده في كتابه (تجديد النحو)، على أنه لا أرى ثمة صعوبة في هذا الميزان على الطلبة، بل على العكس أجده وسيلة تيسير على الطالب معرفة أوزان المصادر والمشتقات وما إلى ذلك، وقد أرى مجمع اللغة العراقي في سياق رده على مقترحات مجمع القاهرة أنه لا مانع بل من الواجب أن يدرس للناشئة الميزان الصرفي))[1].

ثم إذا حذفنا الميزان الصرفي كيف سيتأتى لطلبتنا قراءة الكتب اللغوية والصرفية القديمة وقد ملأت الأوزان مباحثها؟!

ومما يوضح اضطراب شوقي ضيف في هذه المسألة وتناقضه أنه على الرغم من اختفاء الميزان الصرفي من كتابه (تجديد النحو) فقد احتاج إليه عند تحديده لصيغ المبالغة فهي كما أوردها فقال: ((مفعال، ومفعول، وفعل))[2].

(5) في تنسيق أبواب النحو:

على الرغم من أن هذه الخطوة تستحق التأمل والوقوف عندها، لما تمثله من مزايا فإنه قد وقع أحياناً في اضطراب فهو إذ يجمع أشتات موضوع ما يشتت موضوعاً حقه الجمع.

فمثلاً كان الأولى به أن يفرد باباً لدراسة الأساليب في العربية كأسلوب النفي والاستفهام، والتوكيد، وما إلى ذلك فيحصر الأدوات والحروف المستخدمة في هذه الأساليب، بدل من أن تأتي مفرقة بين الموضوعات الأخرى، وكان عليه أن يفيد من علم المعاني في هذا المجال.

وفي دراسته لموضوع الذكر والحذف وموضوع التقديم والتأخير، لم يستثمر علم المعاني في هذين الموضوعين، بل اكتفى بالجانب الشكلي في عرضه لهما.

---

(1) تيسير النحو التعليمي ص48.

(2) تجديد النحو ص226.

وقد أبدى تحفظاً إزاء علم المعاني، ففي صدد عرضه لدعوة مجمع اللغة العربية بدمشق إلى استغلال علم المعاني في النحو، قال: ((وأرى ذلك إن لم يستغل بحذر شديد ضاعف منونة النحو على الناشئة، وربما تحول إلى عوائق في التيسير والتبسيط)) [1]، ولا أدري في استغلال علم المعاني في النحو يشكل عسراً وتصعيباً على الطلبة فنحن حين نطالب الناشئة بالإعراب لا نطالبهم من أجل الإعراب بل من أجل فهم المعنى وتمثله.

ومن مظاهر الاضطراب عنده في التبويب، أنه لما ألغى (غير وسوى) من الاستثناء اضطر إلى وضعها في باب الاستثناء نفسه، معللاً ذلك أنه تابع جمهور النحاة، ولو فتح باباً للأدوات لما حار في وضعهما.

(6) الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

في صدد حديث شوقي ضيف عن محاولة إبراهيم مصطفى في التجديد، اعترض عليه لاستشهاده بحديث نبوي شريف تثبيتاً لقاعدة نحوية، وختم اعتراضه بالقول: ((إن الحديث لا يحتج به في القواعد لأن كثيراً من حملته أعاجم ولذلك لم يحتج به سيبويه ولا غيره من نحاة البصرة والكوفة))[2].

وهذا الرأي لا نطمئن إليه فهو بعيد عن الصواب ويتنافى مع ما أثبته البحث [3] العلمي الحديث، أما كون حملته من الأعاجم فكانت من الأعاجم ((العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بغلة العجم)) [4]. أما القول بعدم استشهاد سيبويه بالحديث النبوي الشريف فهو زعم باطل لا يثبت أمام الحقائق والاستقراء [5]وهذا الزعم حمل لواءه من قبل أبو حيان وتبعه في ذلك طائفة من

---

(1) تيسير النحو التعليمي ص46.

(2) نفسه ص28.

(3) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: الدكتور محمد ضاري حمادي. مؤسسة المطبوعات العربية – بيروت ط1، 1982، ص371.

(4) الخصائص: ابن جني 243/1.

(5) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: الدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، 1981، ص50.

المحدثين من بينهم فيما يبدو شوقي ضيف، على أن عدداً من الباحثين[1] المعاصرين أبطلوا هذه المزاعم، وأثبتوا مصداقية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

الخاتمـــة:

تناول هذا البحث محاولة الدكتور شوقي ضيف في تيسير النحو التعليمي مستعرضاً جهوده في هذا الميدان، وتوصل البحث إلى النتائج الآتية:

(1) كشف التمهيد عن محاولات القدامى في التيسير وإسهامهم في تعليم الناشئة نحو موجزاً وميسراً، الأمر الذي يوحي تحسسهم بمشكلة النحو على طلبته كما بين بإيجاز مجموعة محاولات لعدد من الباحثين المعاصرين في مجال التجديد والإصلاح النحوي.

(2) عرض المبحث الأول أسس تجديد النحو عند شوقي ضيف، فكان أهمها إصلاح منهج النحو والدعوة إلى تنقيته من بعض الشوائب الفلسفية من علل وأقيسة وتمارين غير عملية، وتأسيساً على هذا الإصلاح شرع ببناء أبواب النحو التعليمي بناءً جديداً من دون أن يمس جوهر النحو ولا موضوعاته بل عني بتنسيق أبوابه وتشذيبها، ثم أضاف إليها عدداً من الموضوعات التي وجد النحو التعليمي يفتقر إليها. كما حذف زوائد لا يغني الطالب في شيء، بل أثقلت النحو وزادته صعوبة وتعقيداً مثل تعدد وجوه الإعراب في المسألة الواحدة وإعراب ما لا يفيد نطقاً وما إلى ذلك.

(3) أما المبحث الثاني فقد بين موقفه إزاء مسائل نحوية، وتبين أنه كان ينتخب من آراء النحاة ما يخدم النحو التعليمي ويحقق انسجاماً مع قدرات الناشئة، وبقدر ما يحقق اطراد القاعدة، فبذلك يبعد الطلبة عن التفريعات في القواعد والتشعب، وهو إذ يعتمد مبدأ الانتخاب لا يتقيد بمذهب نحوي بعينه.

---

(1) ينظر في هذا الصدد، الدكتورة خديجة الحديثي. والدكتور: محمد ضاري حمادي، في مصدريهما السابقين.

(4) وضح المبحث الثالث مصادر تيسيره، فتبين أنه عول كثيراً على محاولة ابن مضاء القرطبي، كما كان للنحو الكوفي أثر واضح في محاولته، فضلاً عن النحو البصري ونحاة آخرين كما كشف وجه الخلاف بينه وبين ابن مضاء.
(5) المبحث الرابع: تناول المحاولة بالنقد والتقويم، فكشف عن أهميته تطبيق هذه المحاولة، إذ لا يكفي أن تقتصر المحاولة على التنظير، بل لابد لها من الدخول في حيز التنفيذ لتكشف عن مصداقيتها ونجاحها.

وعرض المبحث لمجموعة هنات وقع فيها شوقي ضيف في أثناء تطبيقه للمحاولة فضلاً عن عدم وفائه لما دعا إليه أحياناً.

وكشف هذا المبحث عن محاسن هذه المحاولة وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر من هذه المحاسن أنها أنبتت على منهج لغوي سليم.

إذ قدم للناشئة في كتابه (تجديد النحو) مباحث في علم الصوت، وعرض لمخارج الحروف وصفاتها مستقياً معلوماته من علم التجويد، إذ أكد على ضعف الناشئة في هذا الجانب، وهذا ملحظ صحيح يكاد يتفرد به الدكتور شوقي ضيف من أصحاب دعوات التيسير، وهو في هذا محق تمام الحق، ويمكن رد جهل الناشئة لمخارج الحروف أن التعليم في المدارس ينحو إلى فصل العربية عن القرآن الكريم، فلا يدرس التجويد، فضلاً عن قدرة علم المتضلعين بالتجويد وضعف جهاز التدريس في جميع المراحل.

كما عرض لمباحث صرفية لا غنى لطالب الدارسة النحوية عنها، وبهذا أقام الدرس اللغوي على الأنظمة الثلاثة التي تربطها وشائج لا انفصام عنها، النظام الصوتي والنظام الصرفي، والنظام النحوي.

وبين هذا المبحث أيضاً ما اتسمت به المحاولة من تخليص النحو التعليمي بما علق به من شوائب دخيلة بفعل الأثر الفلسفي على المنهج النحوي كما بين سعي هذه المحاولة إلى تجنب التعقيدات في الإعراب والابتعاد عن إعراب ما لا يفيد نطقاً.

وانتهى هذا البحث بعرض مجموعة من المآخذ عن المحاولة، على أن هذه المآخذ لا تقدح بأهميتها، فأي عمل لا يتصف بالكمال، فالكمال لله وحده.

Shawqi Daif's Words in Renewing the Arabic Grammar

Asst. Prof. Dr. Rafi' Abdullah Al-Ubeidi*

Abstract

This paper deals with the works of Daif's in renewing the Arabic grammar, and look at the advantages and disadvantages of his method; in addition to revaluing of his references in this field.

* Dept. of Arabic/ College of Arts/ University of Mosul.